

خرائط الوصول إلى علم الأصول

من شرح الروض الأنف على نظم ابن أبي كف في الفقه المالكي



أ.د. وليد مصطفى شاويش

إعداد : عماد الصفدي
محمد حسين

خرائط الوصول إلى علم الأصول

أ. د. وليد مصطفى شاويش

إعداد:
عماد الصفدي
محمد حسين

جميع حقوق الطبع والتصميم محفوظة ©
لأستاذ الدكتور وليد مصطفى شاويش

Wwww.walidshawish.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ورضي الله عن السادة الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فهذا كتاب خرائط الوصول إلى علم الأصول جمعت فيه خرائط ذهنية تساعد طالب العلم على فهم الأصول المقررة في نظم الإمام أحمد بن محمد المحجوبي، الملقب بابن أبي كف، المشتهر بنظم ابن أبي كف في أصول الإمام مالك.

حاولت في هذه الخرائط أن أضع المختصر، بل المعتصر، مما شرحه شيخنا الأصولي الفقيه المالكي أ.د. وليد مصطفى شاويش، عميد كلية الفقه المالكي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية على النظم والذي بلغ تسع محاضرات قيّمة - أسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله - في معهد مدارك عام 2016م.

جاءت فكرة الكتاب بعد نظر دقيق، وبحث عميق، ودراسة وتحقيق، وموافقة على السّير في هذا الطريق، وبعد أن رأيت أن الأمة اليوم تعاني من تشوّه المنهج الأصولي الفقهي، المُغَيَّب بالجهل واضطرابها في معرفة من هو للعلم أهل، شرعت بتوفيق الله وفضله بإعداد هذه الخرائط تحت عين شيخي راجيا من الله أن ينفع بالشرح والخرائط، وأن يلقي القبول من الله والاهتمام من الأخوة طلاب العلم؛ ذلك أنني رأيت بالشرح أثرا على من قرأه؛ فمن كان مغاليا أو متحلا بفضل الله رجع إلى الصواب، وهذا غاية ما نرجوه وغاية ما نسعى إليه.

أرجو ممن سيقراً هذه الصفحات القليلة بأوراقها، الكثيرة والكبيرة والعظيمة بما فيها أن يقرأها بتمعن ودقة، كما أرجو لكم التوفيق والفلاح...

رحلة سعيدة أرجوها لكم في
خرائط الوصول إلى علم الأصول

عماد خالد الصفدي

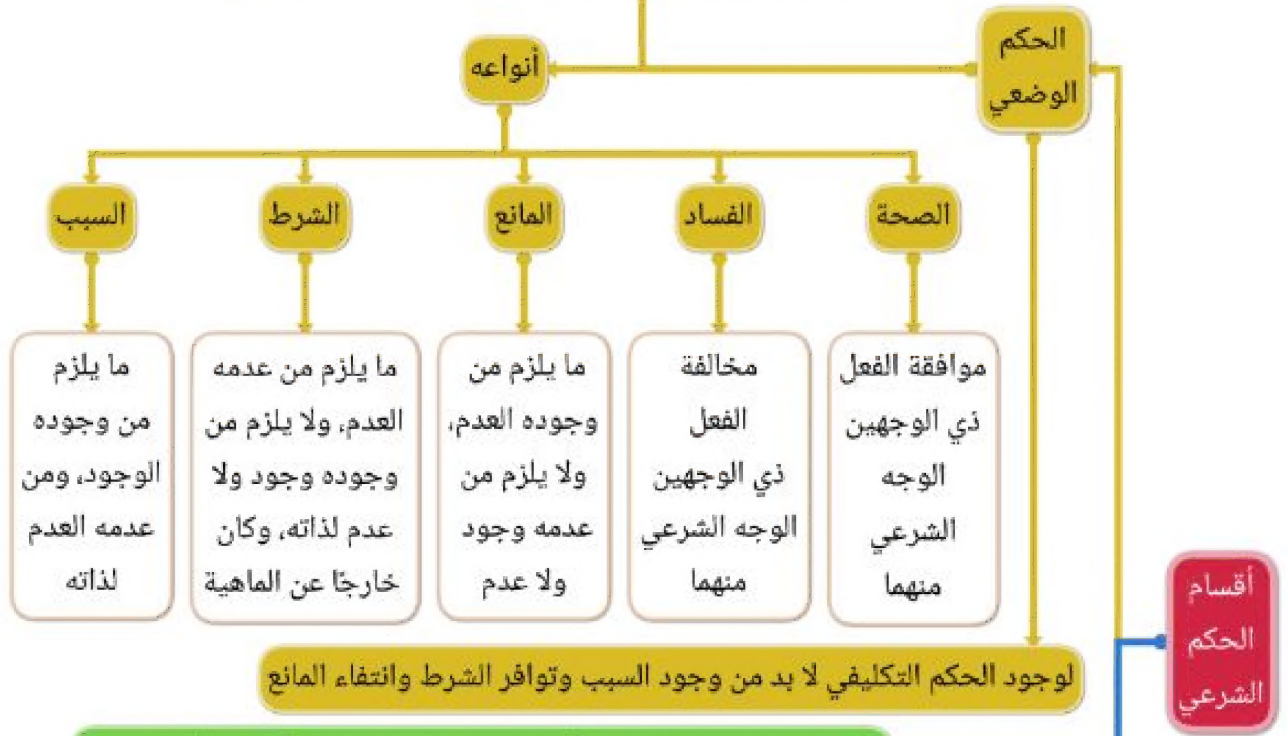
5 - 12 - 2021م

نظم ابن أبي كُف في أصول الإمام مالك

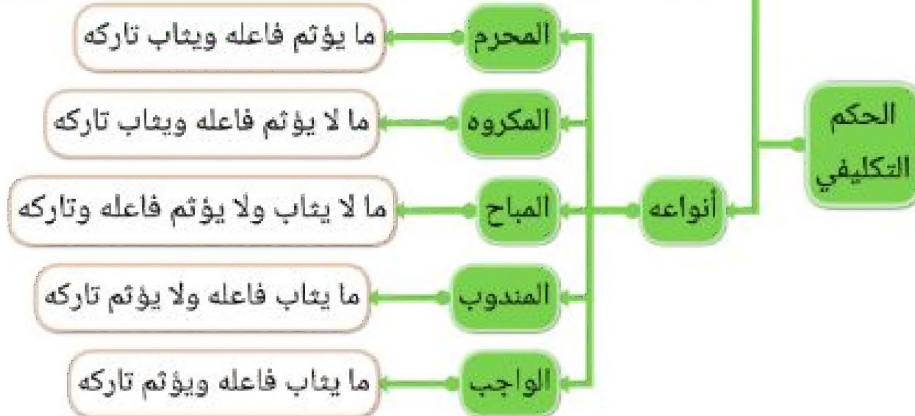
١. الحمد لله الذي قد فهما دلائل الشرع العزيز الغما
٢. ثم الصلاة والسلام أبدا على النبي الهاشمي أحدا
٣. و آله الغر وصحبه الكرام والتابعين لهم على الدوام
٤. وبعد فالحقصد بذا النظم الوجيز ذكر مباني الفقه في الشرع العزيز
٥. فقلت والله المعين أستعين وأستمد منه فتحه المبين
٦. أدلة المذهب مذهب الأغر مالك الإمام سنة عشر
٧. نص الكتاب ثم نص السنة سنة من له أتم المنة
٨. وظاهر الكتاب والظاهر من سنة من بالفضل كله فمن
٩. ثم الدليل من كتاب الله ثم دليل سنة الأواه
١٠. ومن أصوله التي بها يقول تنبيه قرآن وسنة الرسول
١١. وحجة لديه مفهوم الكتاب وسنة الهادي إلى نهج الصواب
١٢. ثم تنبيه كتاب الله ثم تنبيه سنة الذي جاها عظم
١٣. تمت إجماع وقيس وعمل مدينة الرسول أسخى من بذل
١٤. وقول صحبه والاستحسان وهو اقتفاء ما له رجحان
١٥. وقيل بل هو دليل ينقذ في نفس من بالاجتهاد متصف
١٦. ولكن التعبير عنه يقصر به فلا يعلم كيف يخبر
١٧. وسد أبواب ذرائع الفساد فمالك له على ذه اعتماد
١٨. وحجة لديه الاستصحاب ورأيه في ذاك لا يعاب
١٩. وخبر الواحد حجة لديه بعض فروع الفقه تنبني عليه
٢٠. وبالمصالح عنيت المرسلة له احتجاج حفظته النقلة

٢١. وَرَعِيْ خَلْفَ كَانَ طَوْرًا يَعْمَلُ
 ٢٢. وَهَلْ عَلَى مَجْتَهِدِ رَعِيْ الْخِلَافُ
 ٢٣. وَهَذِهِ خَمْسُ قَوَاعِدَ ذَكَرُ
 ٢٤. وَهِيَ الْيَقِيْنُ حُكْمُهُ لَا يُرْفَعُ
 ٢٥. وَضُرَرٌ يُزَالُ وَالتَّيْسِيْرُ مَعَ
 ٢٦. وَكُلُّ مَا الْعَادَةُ فِيْهِ تَدْخُلُ
 ٢٧. وَلِلْمَقَاصِدِ الْأُمُورِ تَتَّبَعُ
 ٢٨. وَقِيلَ لِلْعُرْفِ وَذِي الْقَوَاعِدِ
 ٢٩. قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ وَلِلَّهِ الْحَمِيْدُ
 ٣٠. وَأَطِيبُ الصَّلَاةِ مَعَ أَسْنَى السَّلَامِ
- بِهِ وَعَنْهُ كَانَ طَوْرًا يَعْدِلُ
 يَجِبُ أَمْ لَا قَدْ جَرَى فِيْهِ اخْتِلَافُ
 أَنْ فُرُوعَ الْفَقْهِ فِيْهَا تَنْخَصِرُ
 بِالشَّكِّ بَلْ حُكْمُ الْيَقِيْنِ يُتَّبَعُ
 مَشَقَّةٌ يَذُورُ حَيْثُمَا تَقَعُ
 مِنَ الْأُمُورِ فَهِيَ فِيْهِ تَعْمَلُ
 وَقِيلَ ذِي الْيَقِيْنِ تَرْجِعُ
 خَمْسَتُهَا لَا خَلْفَ فِيْهَا وَارِدُ
 مِنِّي حَمْدٌ دَائِمٌ لَيْسَ يَبِيدُ
 عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَرَامِ

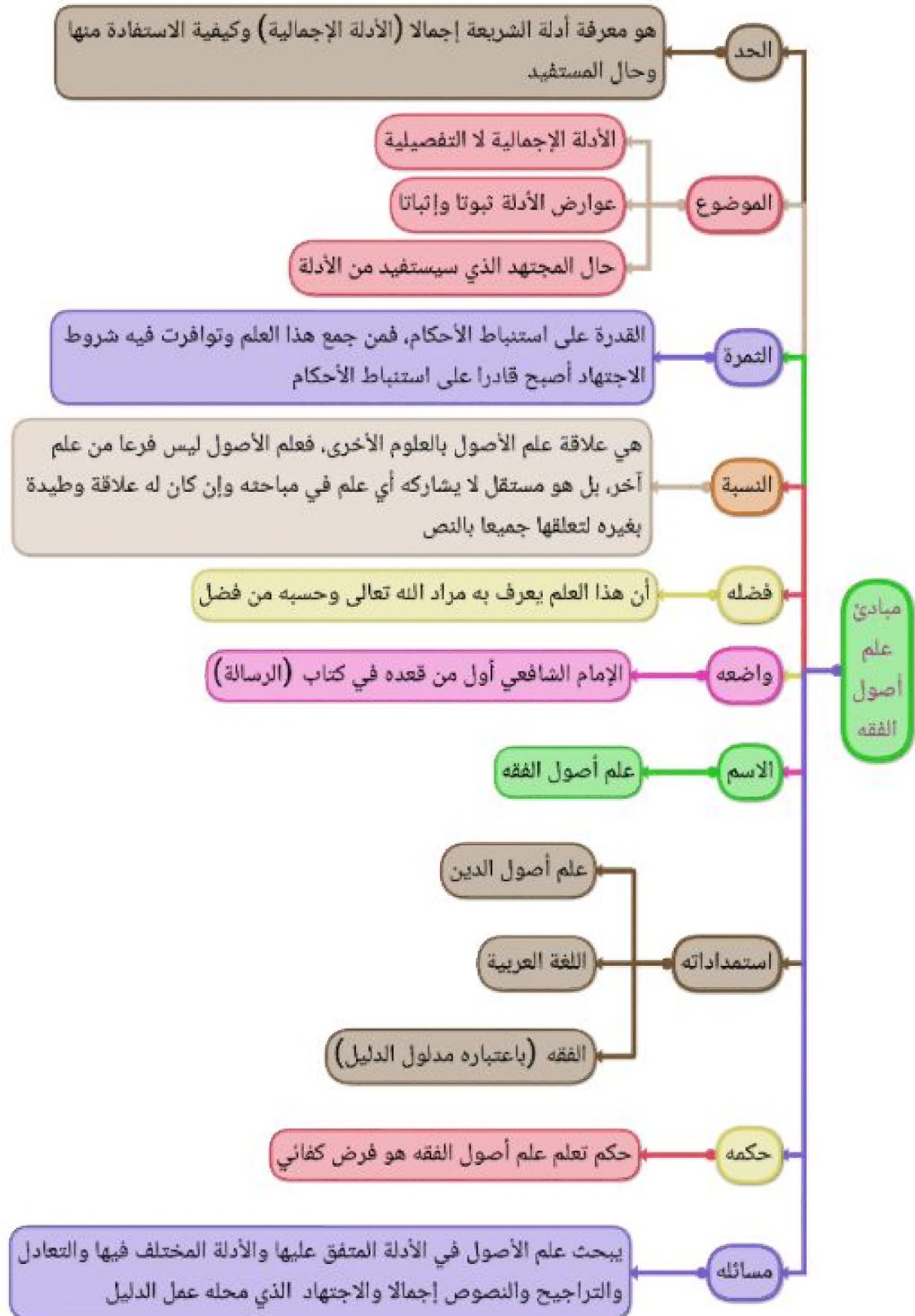
هو خطاب الشارع المتعلق بنصب الأسباب أو الشروط أو الموانع أو نصب التقادير الشرعية أو الصحة أو الفساد، ويعتبر الحكم الوضعي تهينة لنزول الحكم التكليفي



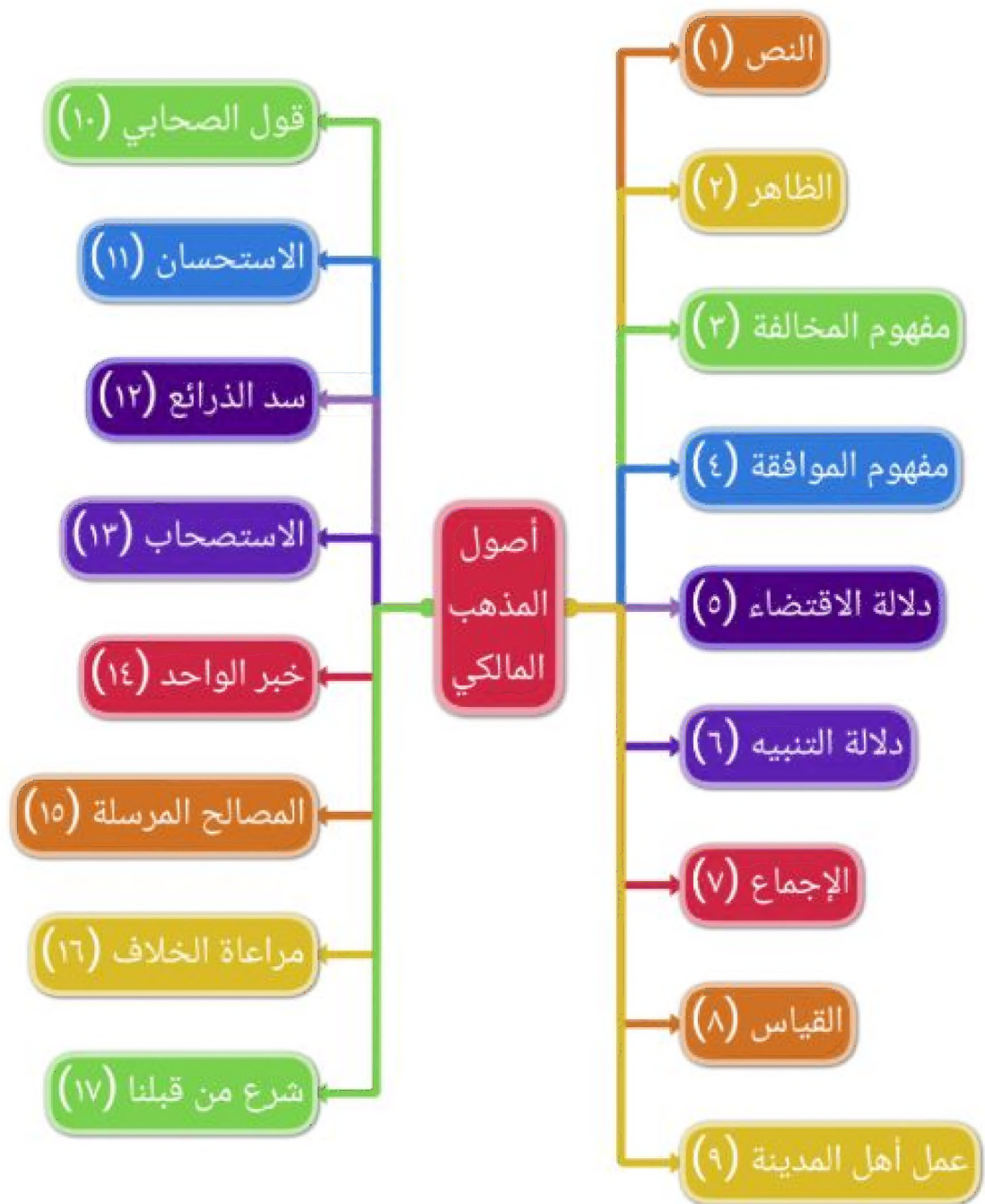
هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بطلب فعل أو تركه أو التخيير بين الفعل والترك. ويشترط فيه العلم والقدرة وعدم الإكراه



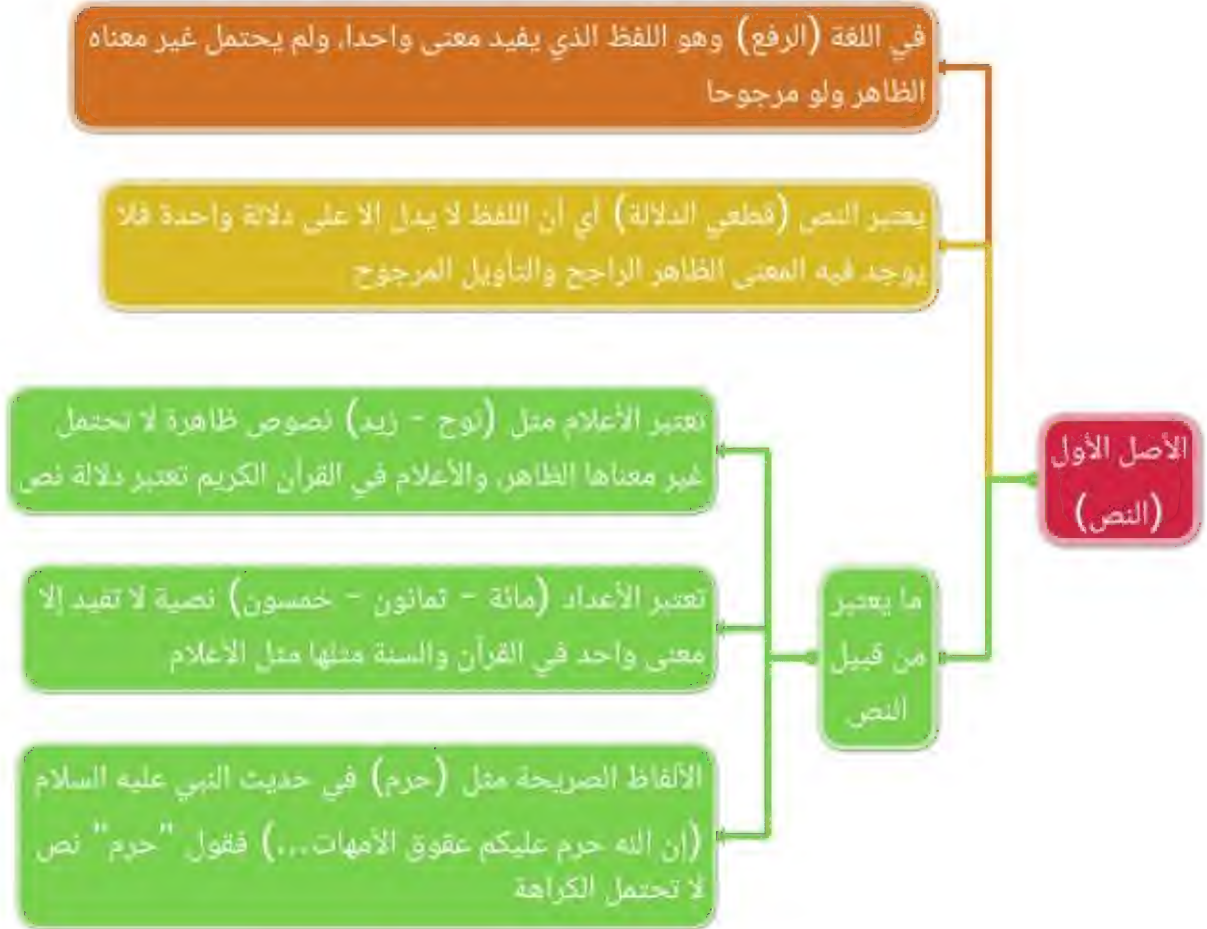
مثال: الصلاة مائة لها (الحيض) شرط لها (الوضوء) سببها (دخول الوقت) حكمها التكليفي (الوجوب)



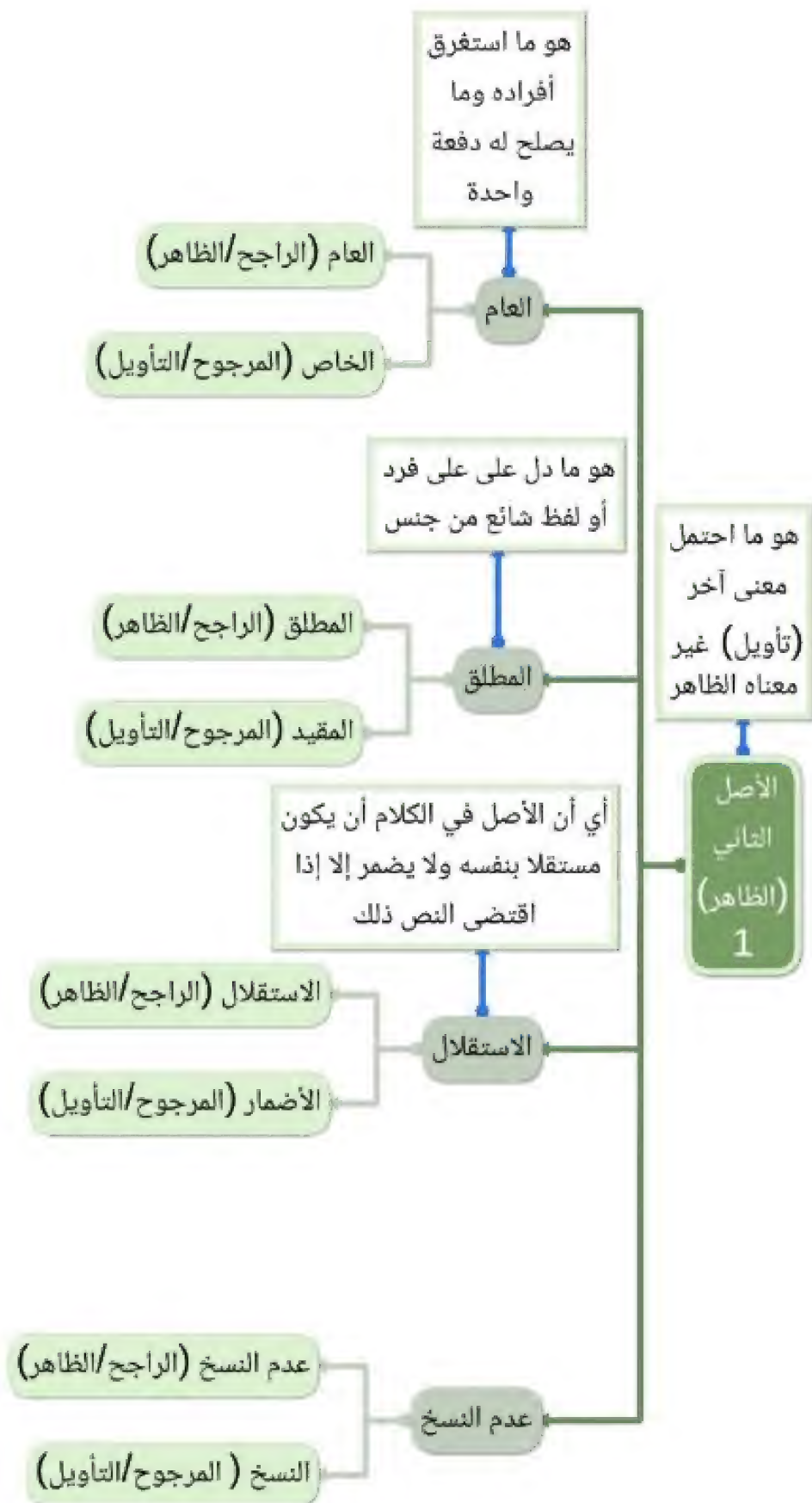
إن مبادئ كل فن عشرة * الحد والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضع * والاسم والاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض ببعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا



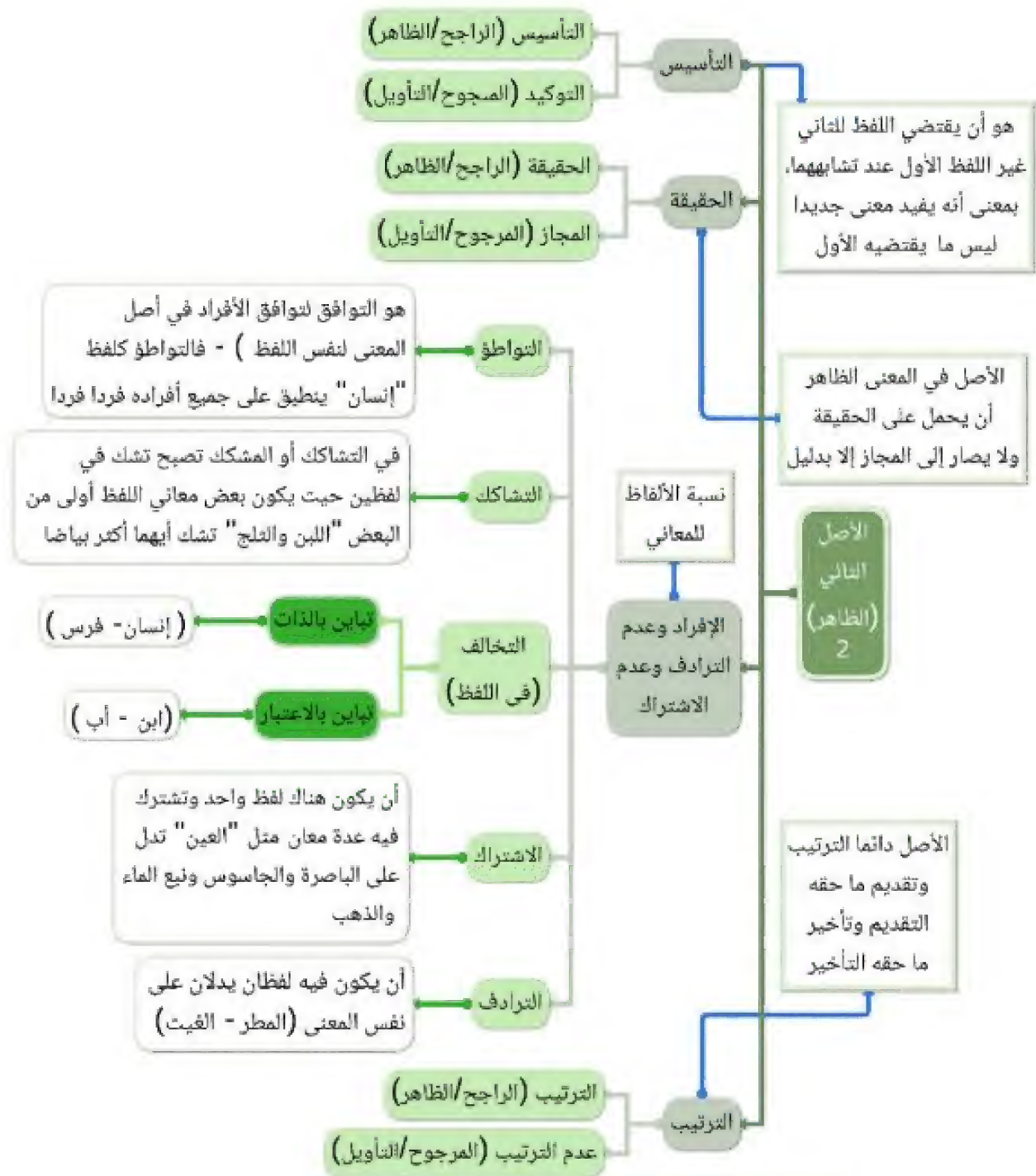
أدلة المذهب مذهب الأغر * مالك الإمام ستة عشر



نص الكتاب ثم نص السنة * سنة من له أتم المنة

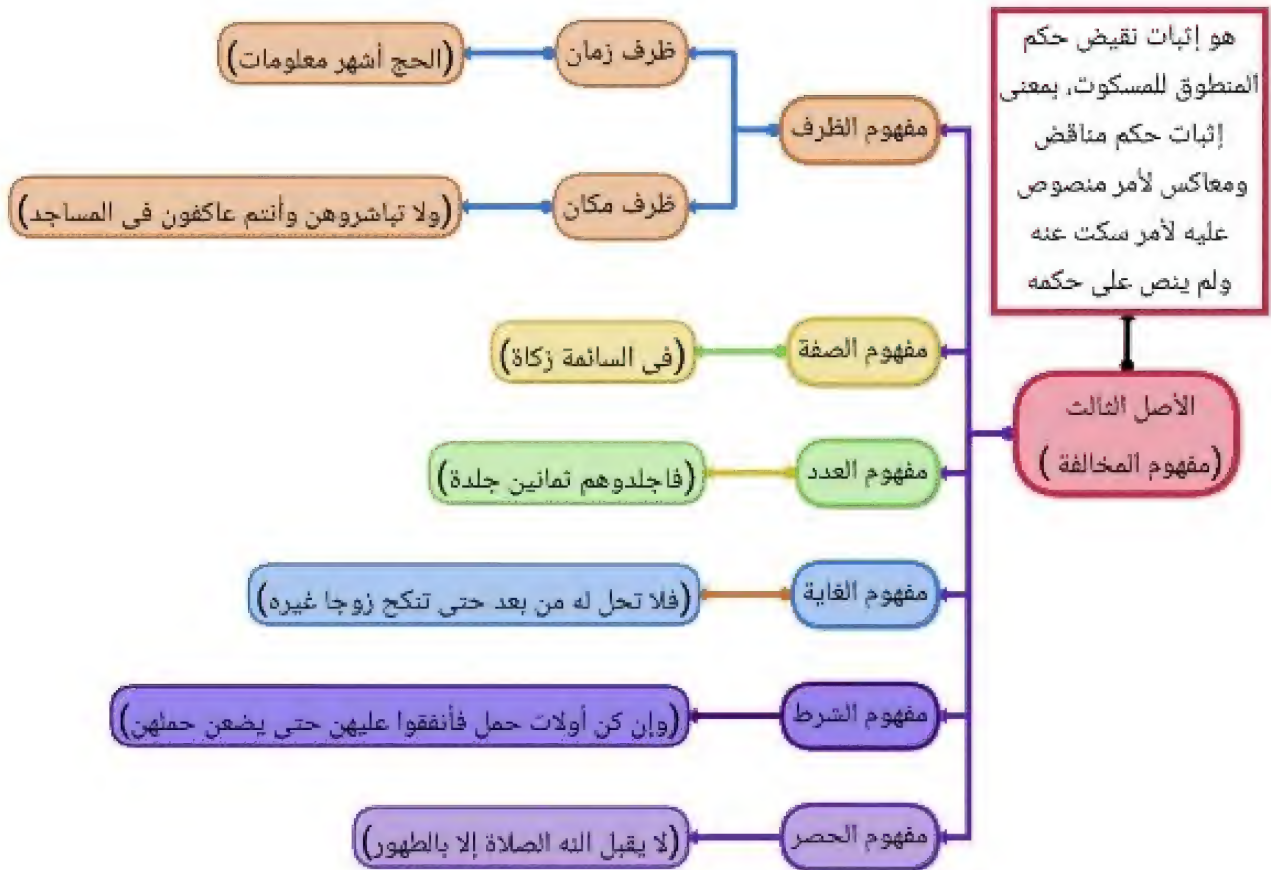


وظاهر الكتاب والظاهر من * سنة من الفضل كله قمن



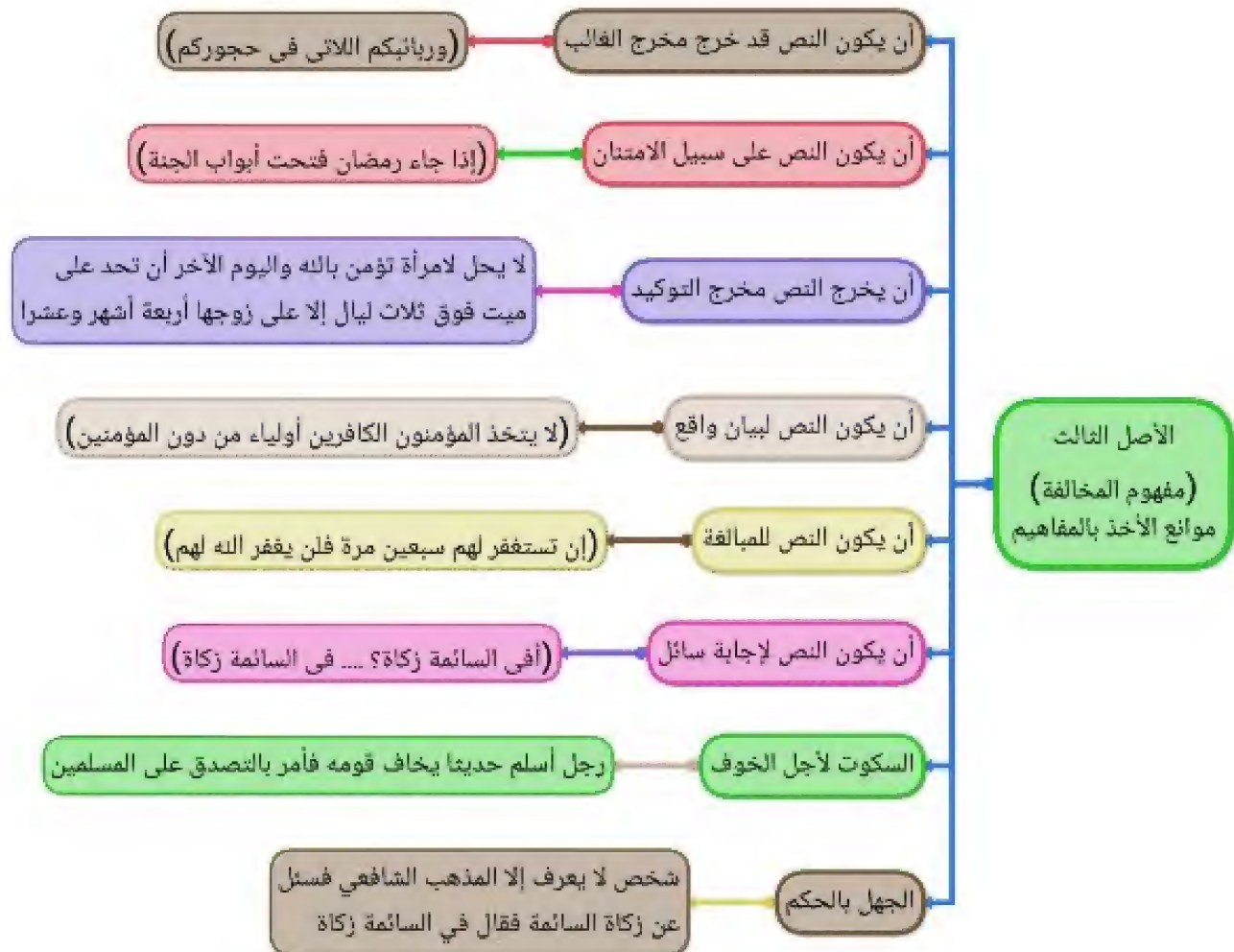
وظاهر الكتاب والظاهر من * سنة من الفضل كله فمن

نسبة الألفاظ للمعاني * خمسة أقسام بلا نقصان
تواطؤ تشاكك تخالف * والاشتراك عكسه الترادف



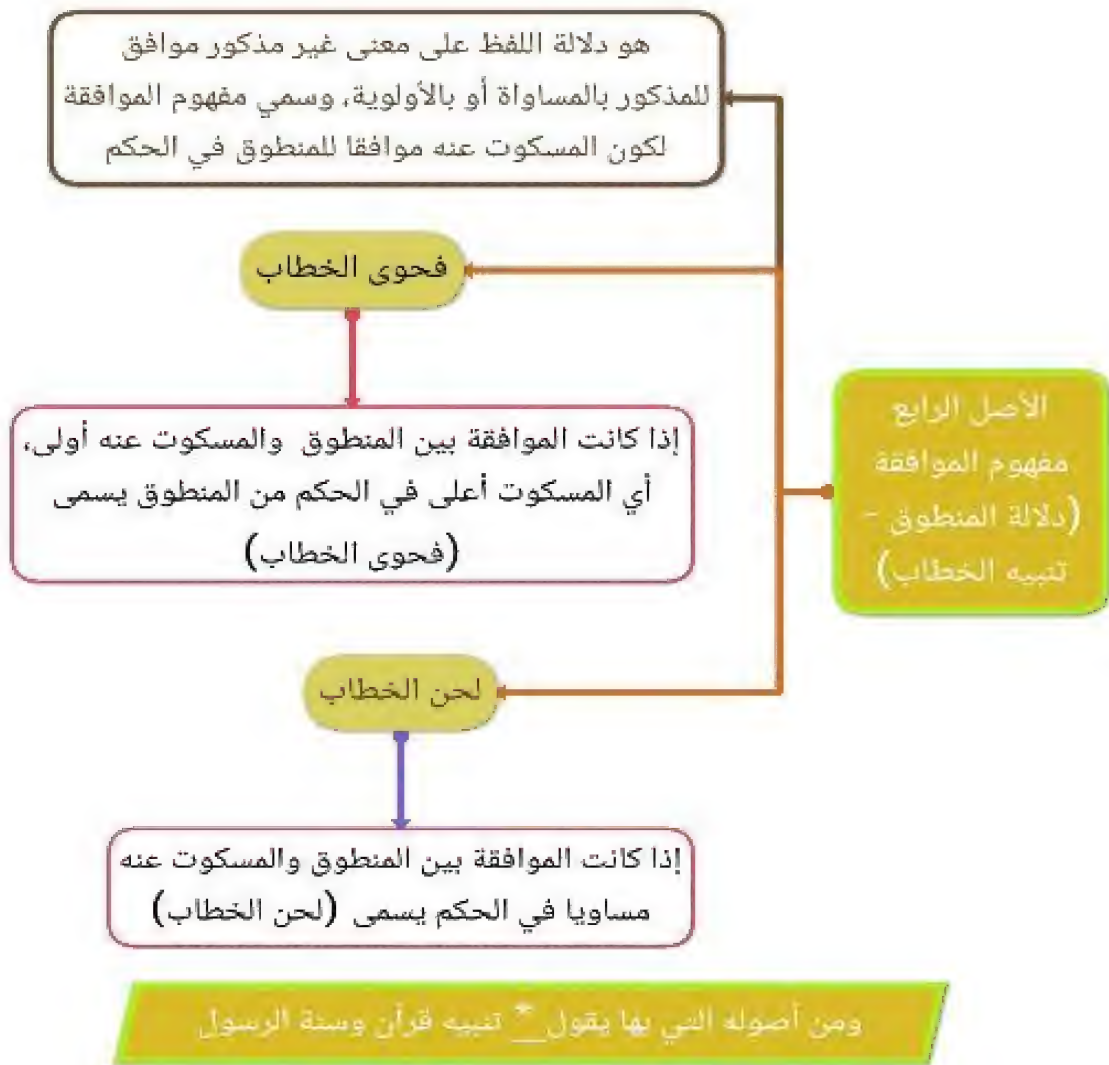
ثم الدليل من كتاب الله * ثم دليل سنة الأواه

وهو ظرف علة وعدد * ومنه شرط غاية تعتمد والحصر والصفة مثلما علم * من غنم سائمة وسائم الغنم



ثم الدليل من كتاب الله * ثم دليل سنة الأوا

كذا دليل للخطاب انصافا * ودع إذا الساكت عنه خافا
أو جهل بالحكم أو النطق انجلب * للسؤل أو جرى على الذي غلب
أو امتنان أو وفاق الواقع * والجهل والتأكيد عند السامع



دلالة الاقتضاء تعني أن الكلام في الآية أو الحديث سبق لأجل بيان الحكم لكن فيه محذوف لا يستقيم الكلام بدونه، ودلالة الاقتضاء هي لاحتياج المعنى للتقدير وليس لاحتياج اللفظ، لأن اللفظ إذا احتاج التقدير لم يعد هناك دلالة اقتضاء، لأن دلالة الاقتضاء ليست من دلالات الألفاظ، إنما هي بنوعها (التصريحي والتلويحي) كلامها من لوازم النص (أي من دلالة الالتزام) واللزوم ليس من دلالات الألفاظ، لأن اللفظ مكتمل لكن صحة المعنى هي التي تحتاج إلى تقدير، ودلالة الاقتضاء ليست موجودة لفظاً في محل النطق فهي لا توجد في الألفاظ لأنها دلالة مقدرة

اللفظ مكتمل لكن صحة المعنى تحتاج إلى تقدير، ولا يستقيم المعنى إلا بالتقدير على عكس الاقتضاء التلويحي، وبه دلالة التزام على المعنى وهذا المعنى اللازم لا يتوقف صدق الكلام عليه

الاقتضاء التصريحي

يعني هذا الاقتضاء أن المعنى لا يستقيم إلا إذا قدرته

(إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)
(فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق...)

يدل على المعنى بدلالة اللزوم، كما هو الحال في الاقتضاء التصريحي، لكن الفرق بينهما أن الاقتضاء التصريحي لا يستقيم إلا إذا قدرناه بينما في الاقتضاء التلويحي يستقيم المعنى ولو لم يقدر

الاقتضاء التلويحي

يعني هذا الاقتضاء أن المعنى يستقيم لو لم تقدره

(أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم)

الأصل الخامس
دلالة الاقتضاء
(مفهوم الكتاب -
دلالة الإشارة)

وحدة لغة مفهوم الكتاب * وسنة الهادي إلى نبع الصواب

الأصل السادس (دلالة التنبيه - دلالة الإيماء)

دلالة التنبيه: هي أن يقرن الحكم الشرعي بوصف وهذا الوصف هو علة الحكم وإن لم يكن هذا الوصف هو علة الحكم يعتبر عيباً في الكلام، بمعنى (أن الكلام يعتبر ناقصاً وليس فصيحاً)

القول بدلالة الإيماء والتنبيه فرع من تعظيم الله عز وجل وتعظيم كلامه، وأما نزهة عن الحشو وما لا معنى له ولا فائدة فيه، فعلم الكلام ضروري في فهم الأحكام ونحن نستحضر ذلك

في دلالة التنبيه نلاحظ أن اقتران الحكم بوصف منضبط (علة منضبطة) متناسب مؤذن بعلة هذا الوصف للحكم وتلازم عقلي بين العلة والحكم، ويقول الفقهاء والأصوليون أن تعليق الحكم بالمشتق مؤذن بعلة ما منه الاشتقاق (بمعنى أن تعليل الحكم بالمشتق مؤذن ما منه الاشتقاق أي الاجتهاد)

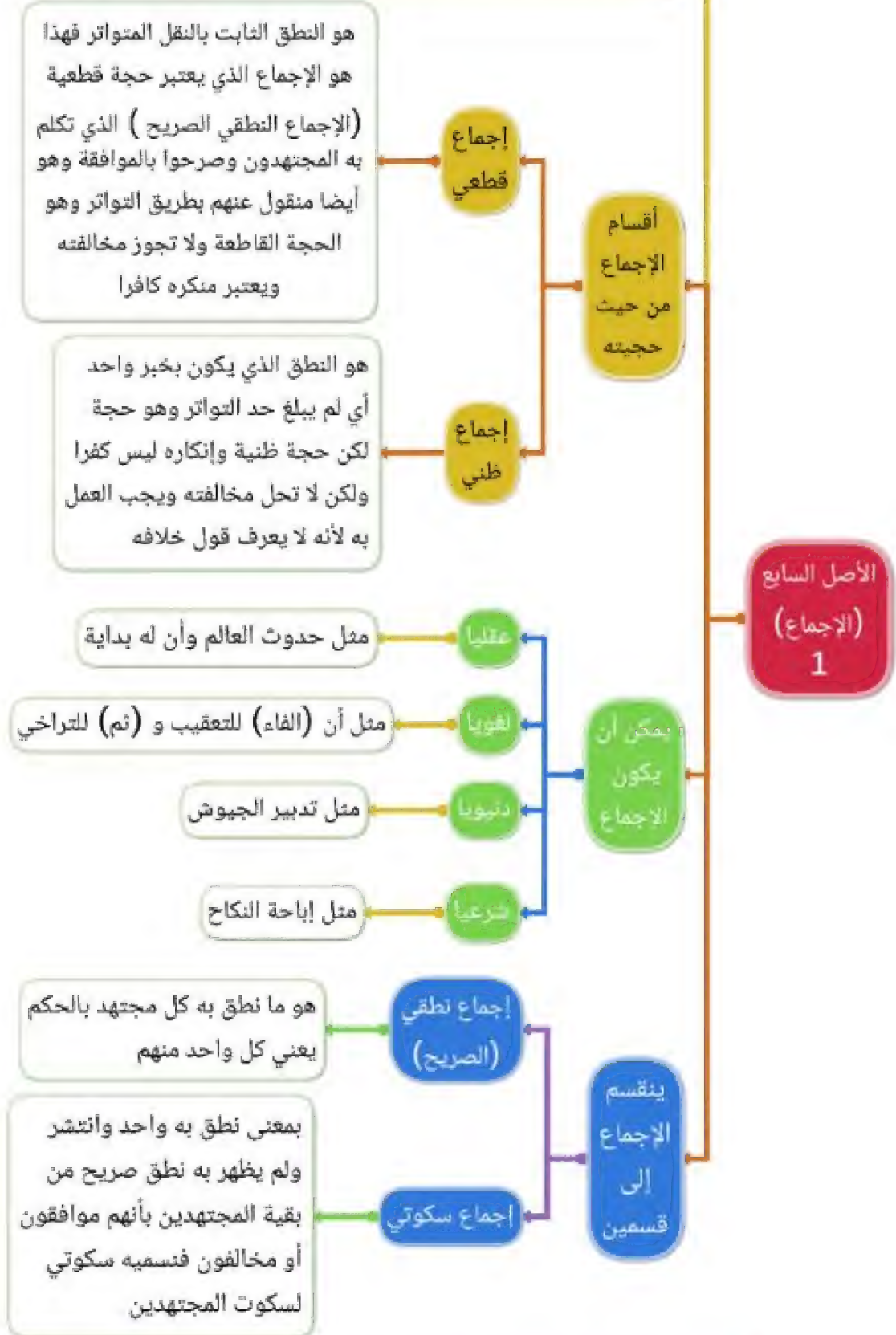
في دلالة الإيماء والتنبيه نقول أنها مقصودة للمتكلم (أي قصدها المتكلم)، ولو لم تكن مقصودة لكان في الكلام ركاكة وكان فيه عيب

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)

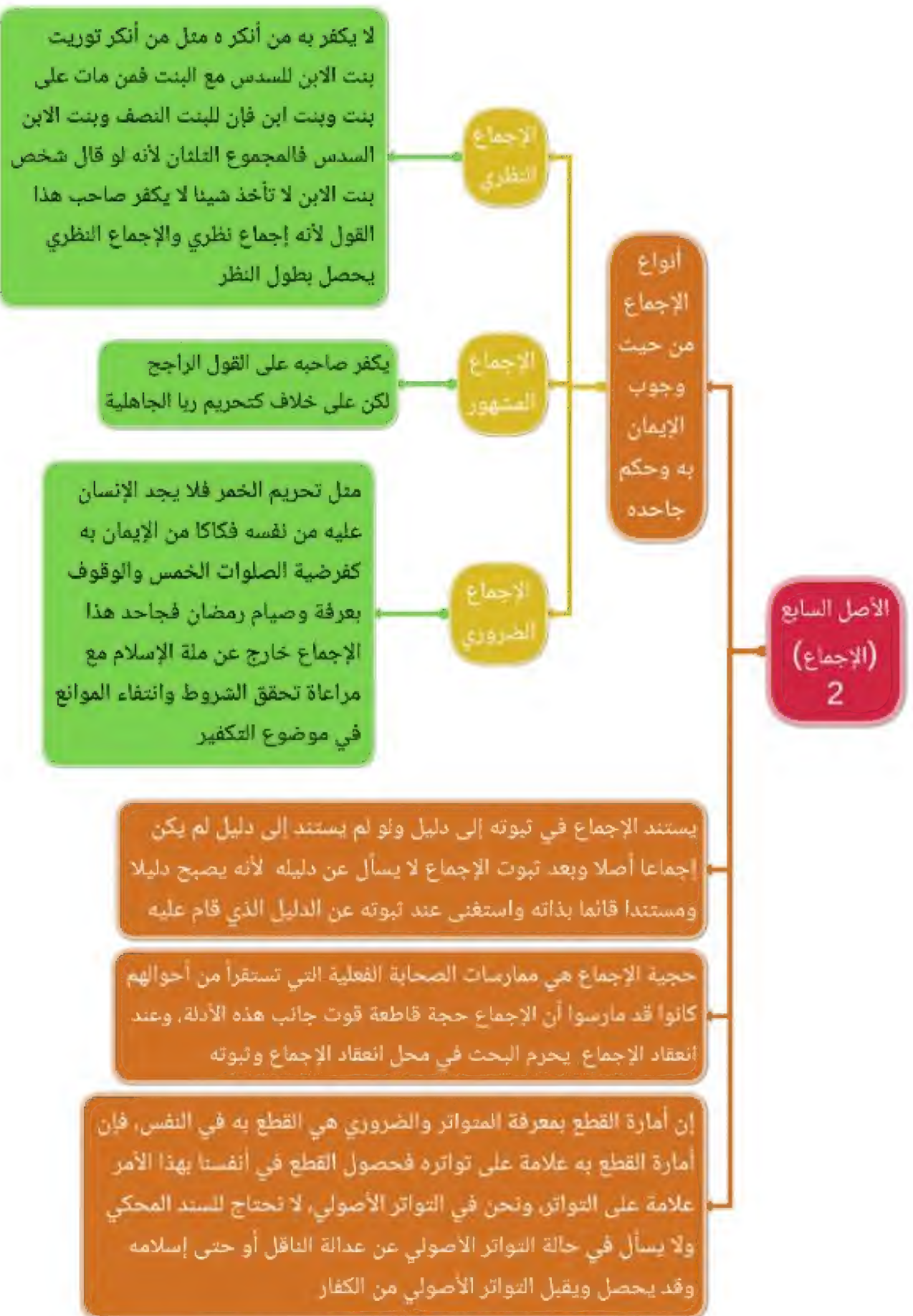
تقول دلالة التنبيه أن علة حكم قطع اليد هي السرقة وليست الرشوة، لأننا لو قلنا بالرشوة يصبح الكلام معيباً وغير واضح ومبهم ولا يستفاد منه، لذلك دلالة التنبيه والإيماء تدل على أن هذا الوصف هو (علة لهذا الحكم)

تعد تنبيه كتاب الله ثم * تنبيه سنة النبي الذي جازها عظم

الإجماع: هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة بعد وفاة النبي عليه السلام في عصر من العصور على حكم مسألة



نمة إجماع وقيس وعمل * مدينة الرسول أسخى من بذل



ثمت إجماع وقيس وعمل * مدينة الرسول أسخى من بذل

هو التقدير ويكون بحمل معلوم (الفرع "محل البحث") على معلوم (الأصل "محل الحكم") لمساواته في علة الحكم (الوصف المشترك الجامع للفرع والأصل) عند الحامل (المجتهد لأن العلة تكون بالنسبة للمجتهد)

هو ما نريد تعدية حكم الأصل إليه والفرع يأخذ حكم الأصل ويعتبر (محل البحث)

الفرع

هو حكم الأصل الفقهي من (وجوب - استحباب - إباحة - كراهة - حرم)

حكم الأصل

هي الوصف (لدى المجتهد) الجامع المشترك بين الأصل والفرع كي يستطيع المجتهد باستخدام العلة أن يربط بين الفرع والأصل ويعدي حكم الأصل إلى الفرع بواسطة العلة المشتركة بينهما

العلة

الأصل يعتبر (محل الحكم) الذي سيقاس عنه

الأصل

أركان القياس

الأصل الثامن (القياس)

لا يجوز القياس على الرخص، لأن الرخصة تعتبر استثناء عن الأصل والاستثناء يثبت الأصل، لكن عندما نصبح نقيس على الرخص، تصبح الرخصة (الاستثناء) هي الأصل ويهدم الأصل وتصبح الرخصة غير منضبطة وبالتالي يصبح ما بني على الرخصة غير منضبط فالقياس على الرخص يهدم العزائم

القياس على الرخص

حديث الشاة المصراة خلاف القياس

الجعالة قال بها وهي على خلاف القياس

بيع العرية على خلاف القياس وقال به

أجرة ظئر المرضعة قال بها وهي على خلاف القياس

لا يقدم القياس على خبر الواحد عند الإمام مالك وعليها أمثلة

تمت إجماع وقيس وعمل * مدينة الرسول أسخي من بذل

يمثل عمل أهل المدينة والإجماع التواتر الأصولي الذي بدوره ينقل سند العمل والفهم في الدين فكما أن الحديث ينقل سند الرواية فالإجماع وعمل أهل المدينة ينقلان سند العمل الذي لا تجده إلا في كتب الفقه (مدرسة الدراية)

التواتر الأصولي

الإمام مالك قدم عمل أهل المدينة (الذي فيه توقيف) ولا مجال للاجتهاد فيه على خبر الواحد لأنه رواية ألف عن ألف، والمتواتر أرجح من خبر الواحد لأن المتواتر قطعي وخبر الواحد ظني فيقدم ويرجح القطعي على الظني لكن لا يقدم العمل على الواحد إلا فيما كان فيه توقيف فقط أما العمل الذي ليس فيه توقيف فلا يقدم على خبر الواحد

هل قدم الإمام مالك عمل أهل المدينة على خبر الواحد؟

هو ما أجمع عليه أهل المدينة (من الصحابة والتابعين فقط) فيما لا مجال للاجتهاد فيه

الأصل التاسع (عمل أهل المدينة)

يعتبر عمل أهل المدينة حجة عند جميع المذاهب الأربعة لكن يختلف بينها في الترجيح فالشافعي يقدم خبر الواحد على عمل أهل المدينة، والإمام مالك يختلف عن باقي المذاهب أنه جعل عمل أهل المدينة في رتبة الأصل بينما يوجد عند غيره في تنافيا الاستدلال

حجة عمل أهل المدينة

امتثل على عمل أهل المدينة

الأذان

الإقامة

المقاديير (كالصاع)

السدل في الصلاة

رغم أن عمل أهل المدينة متواتر ورواية ألف عن ألف لكن الإمام مالك لم يقل بأنه إجماع تحرم مخالفته فهو لم يقبل بأن يجمع الناس على مؤطنه ومذهبه لكنه يبقى متواترا تواترا أصوليا

هل تحرم مخالفة عمل أهل المدينة؟

نمت إجماع وقيس وعمل * مدينة الرسول أسخى من يذل

هناك قول لبعض العلماء أن قول الصحابي الذي هو دليل وانتشر بأنه إجماع سكوتي!!

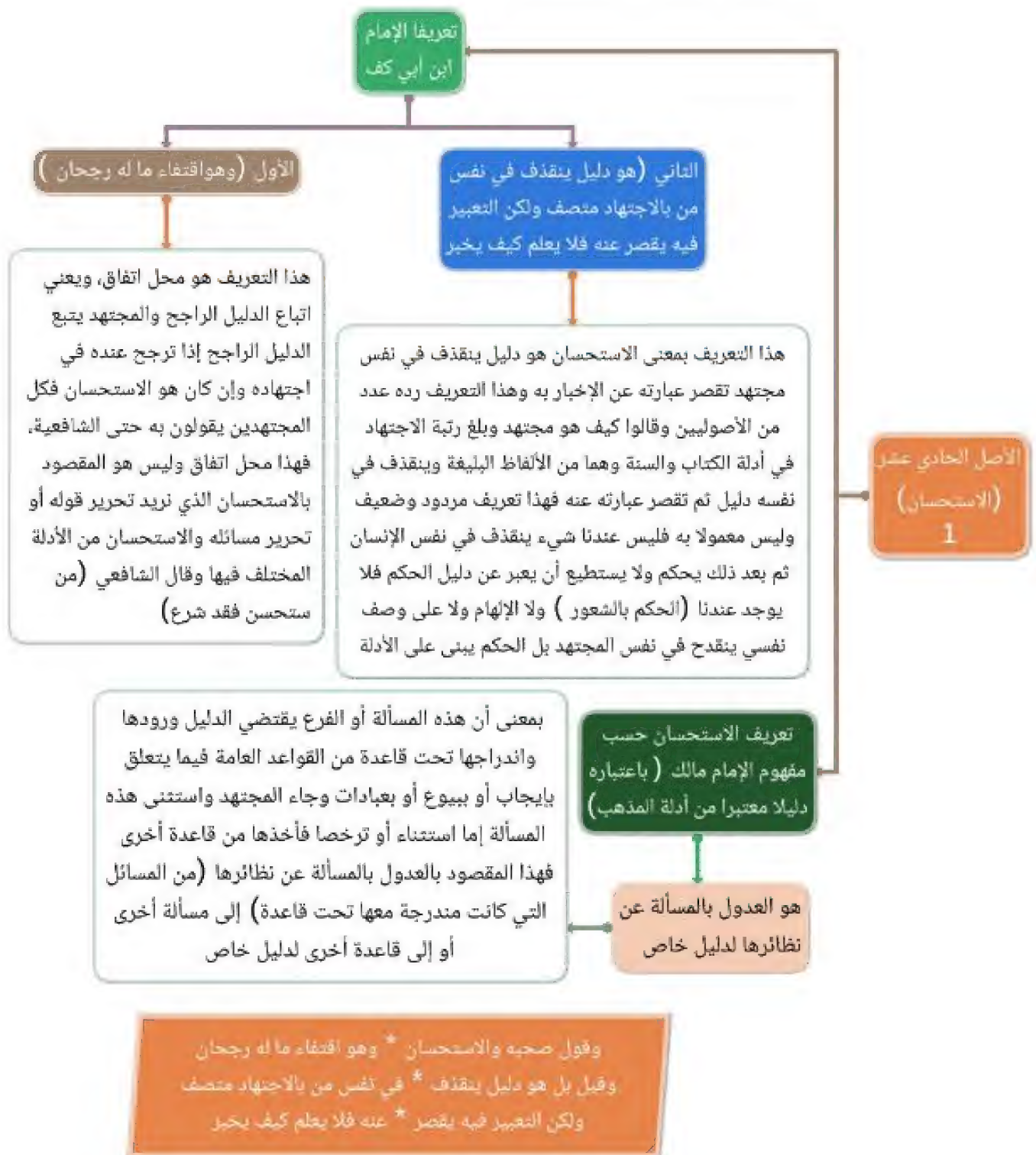
يكرر على هذا القول أشياء تمنع حمل قول الصحابي على أنه (إجماع سكوتي) لذلك قول الصحابي بحيث انتشر ولم يعرف له مخالف يعتبر حجة من حيث أنه (قول الصحابي) لكن إذا توافرت فيه شروط الإجماع السكوتي حيث علم للجميع ولم يعلم أن هناك من سكت (مراعاة للخلاف) لأنه أحيانا يكون سكوت الصحابة من باب الحفاظ على الجماعة وقد حصل هذا ليس من باب الخوف فبعض الصحابة كانوا يسكتون مع أن لهم اجتهادات مخالفة وذلك حفاظا على الجماعة فلذلك حملة على (الإجماع السكوتي) حمل بعيد

الأصل العاشر
(قول الصحابي)

متى يعتبر قول الصحابي دليلا؟

يعتبر حجة حيث انتشر قوله ولم يخالفه أحد من الصحابة فإن خالفه أحد من الصحابة فهذا يعني أن هناك تعارضا بين الأدلة وهذا إذا قلنا بأن قولهم حجة إذا اختلفوا، وبالتالي قول الصحابي إذا عرف وانتشر ولم يعرف له مخالف فهو دليل من أدلة الشريعة

وقول صحبه والاستحسان * وهو اقتفاء ما له رجحان



هو الأخذ بالمصلحة الجزئية الكائنة في
مقابلة دليل كلي، وهو في النهاية ينتهي
أيضا إلى نفس المعنى الذي ذكرناه

تعريف الإمام الأبياري

تعريف الإمام أشهب

هو تخصيص الدليل
العام بالعادة

من الملاحظ أن كل التعريفات التي ذكرناها
تنتهي إلى أصل واستثناء من هذا الأصل،
وهنا قال (عادة) فهناك جزئي وكلي وهناك
من قال له رجحان وكلها في النهاية تنتهي
إلى هذا المعنى الذي ذكرناه (وهو أن ينتقل
لوصف في محل الحكم لأن هذا الوصف رجح
هذا الانتقال).

إن الاستحسان حسب فهم الإمام مالك يظهر باعتبار (محل الحكم)
أي لصفة راجحة في محل الحكم، بمعنى أنه قد ظهرت في محل الحكم
صفة قد أدت بنا إلى ترجيح أمر على خلاف الأصل، ويعتبر الاستحسان
هو نوع من النظر في (المآلات) مثل سد الذرائع، ففقه المآلات من أعظم
مقاصد للشريعة وفقهها، والمآلات ليست عبثية إنما لها شروط وضوابط
وأصول، وسبب ذهابنا للاستحسان أنه يجيء في محل الحكم عارض
أوجب علينا هذا العارض أن نتقل من الأصل إلى استثناء، وهو من فقه
المآلات وهو متعلق بملاحظة في محل الحكم فعندما نلاحظ وصف في
محل الحكم يؤدي بنا إلى الانتقال من الأصل إلى الفرع وفي كل منها
(الأصل والاستثناء) نحن نعمل بدليل من أدلة الشريعة

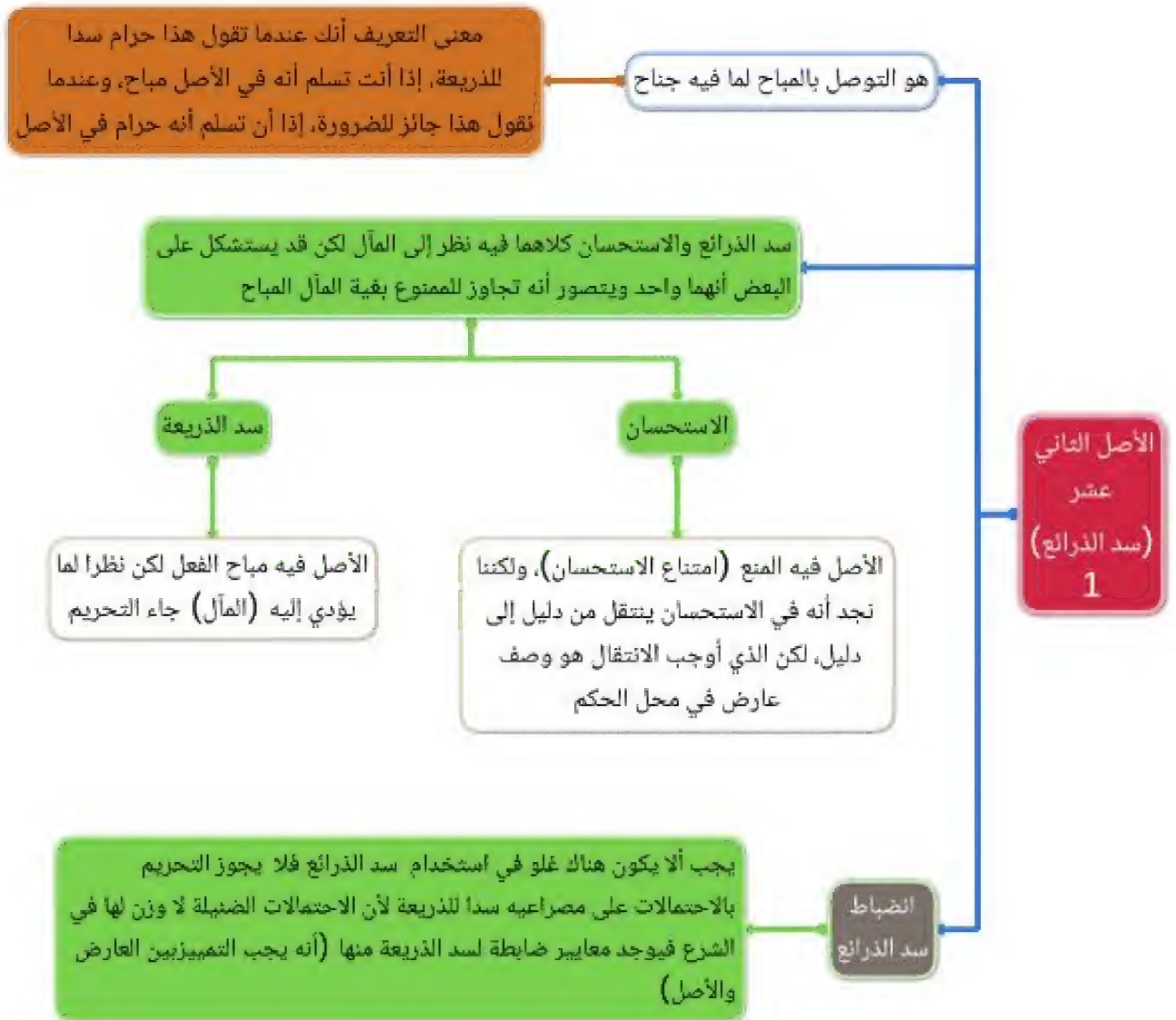
الاستحسان
ومحل
الحكم
وفقه
المآلات

الأصل الحادي عشر
(الاستحسان)
2

يمكن أن يستخدم البعض الاستحسان لتحلل من الدين مثل
أن يقول شخص أن النبي استحسن ولم يقم حد الردة على المنافقين
وهذا استحسان (بالنسبة له) لكن هذا لا يصح لأن القضاء على
المنافقين لم يثبت أصلا وبناء على هذا لا نستطيع القول بأن الشرع
هنا استحسن لأن الشرع مطبق للحكم الأصلي ولم ينتقل بموجب في
(محل الحكم) وهكذا يستخدم الاستحسان في التحلل من الدين لكن
عندما نعرف أن هذه الأمة عندما تنتقل من الحكم الأصلي إلى حكم خلاف
الأصل لا تنتقل بفوضى ولا تنتقل بتحلل إنما انتقلت بموجب إلى حكم آخر
أوجب ذلك الانتقال

استخدام
الاستحسان
للتحلل
من الدين

وقول صحبه والاستحسان* وهو اقتفاء ما له رجحان
وقيل بل هو دليل ينقذ* في نفس من بالاجتهاد متصف
ولكن التعبير فيه يقصر* عنه فلا يعلم كيف يخبر



وسد أبواب ذرائع الفساد * فمالك له على ذه اعتماد



وسد أبواب ذرائع الفساد * فمالك له على ذه اعتماد





وخبر الواحد حجة لديه * بعض فروع الفقه تبني عليه





وخبر الواحد حجة لديه * بعض فروع الفقه تنبني عليه

احتفاف خبر الأحاد بالقرائن

الاحتفاف بقرائن مؤيدة

قال الإمام الجويني: يفيد القطع "خبر الواحد" إذا احتفت به القرائن على ألا تكون القرائن راجعة للعدالة بل راجعة لأمر تتعلق بطريقة النقل والحفظ والفهم وغيرها..... بالقرائن يصبح شعور للباحث أنه قد حصل لديه القطع لوجود قرائن تعزز قوة الخبر، فما حصل للخبر من قرائن رفعه من الظن إلى مستوى القطع

الاحتفاف بقرائن مشككة

يمكن أن يحتف خبر الأحاد بقرائن تشكك فيه، فيمكن أن ينقل شخص حدوث أمر معين وهذا الأمر بالعادة عندما يحدث يكون هناك أناس كثر موجودون في مكان وقوع الحدث فعندما مثلا يكون هناك حاكم يلقي خطابا فيفترض أن يكون جمع غفير من الناس لكن لو نقل هذه الواقعة شخص واحد فيصبح هذا الخبر لافتا، فكونه ينقل عن طريق واحد فقط أو اثنين فتحصل هنا أمارات الشك

الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 4

أثار ترك
العمل بخبر
الواحد
دينيا ودنيويا

سيتم ضرب قواعد المعرفة والتفكير في العقل الإنساني بإدخال التشكيك أصبح على قواعد العقل الإنساني فانهدام المعيار وتدمير قواعد المعرفة وعندما تأتي لخبر الواحد تجعله لا يفيد وجوب العمل به، إذا سيقف خبر الواحد في الدنيا كلها حتى المهن وعند الأطباء، فلو كان الطرح منهجيا سنجد الفائلين بشك خبر الواحد بشركونه من كل الدنيا، لكن منجده يأخذ الوصفة الطبية ولا يعرف ما كتب فيها ويقلد الطبيب تقليدا تاما ويلتزم برأيه التزاما كاملا وهو لا يفقه في كلام الطبيب شيئا حتى إذا وصل لأحد الأئمة نجده أصبح فقيها وعالما فهذا عين وقمة التناقض

الاستدلال بحجية
قوله تعالى (يا
أيها الذين آمنوا
إن جاءكم فاسق
بنيا فتمينوا)

الاحتجاج
بالإجماع

انعتقد الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد، ولا يجوز لأحد أن يرد خبر الواحد بالتشهي والهوى

الاحتجاج
بمفهوم
المخالفة

بالمنطوق: أن الخبر الواحد إن جاء به الفاسق فيجب التبين والتثبت لأن الفسق سبب لعدم الوثوق به

المفهوم: أنه إن جاء بالخبر الواحد شخص عدل فلا نتثبت ولا نشبه لأن العدالة سبب للوثوق به

وخبر الواحد حجة لديه * بعض فروع الفقه تنبني عليه

عندما يحدث حدث معين يتناقله الناس ويصبح كل شخص يسقط على هذا الخبر إسقاطات معينة بشكل مختلف عن الآخر، فهذه إسقاطات فكرية فلسفية فيصبح كل شخص يحلل الحدث من جهته الفكرية ومصطلحاته مثل القنوات الفضائية والصحافة، وهذا هو الإسقاط الخبري على الإعلام، فتجد هناك حدثاً معيناً عادياً جداً يأتي إعلام فيفسره حسب مصطلحاته ويأتي إعلام معادي ويفسره وينشره حسب توجهه وتضع حقيقة الحدث بينهم

عند الإعلام والناس

بين الخبر وفلسفة نقل الخبر

عند المحدثين

الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 5

عندنا في الشرع نحن نعلم كيف نقل الصحابة كلام النبي عليه السلام كلمة كلمة، وكانوا شديدي الحرص على عدم الإدراج أو الإسقاط، وهذا كان عند ذنوبنا (الصحابة وعند التابعين وعند تابعي التابعين في نقل الخبر فيقولون، وإن حصل فعلماء الحديث يميزون) سجلاً من ماء - ذنوباً من ماء المدرج من الراوي عن كلام النبوة، وهذا هو الذي يجب أن ينقله أساتذة الحديث اليوم للإعلام في كيفية نقل الخبر وصيائمه من الإسقاطات، فالخبر لا يجوز عليه الإسقاطات الفلسفية، بل يجب أن يبقى نقياً ناصعاً وأن يتبنى قضايا المظلومين

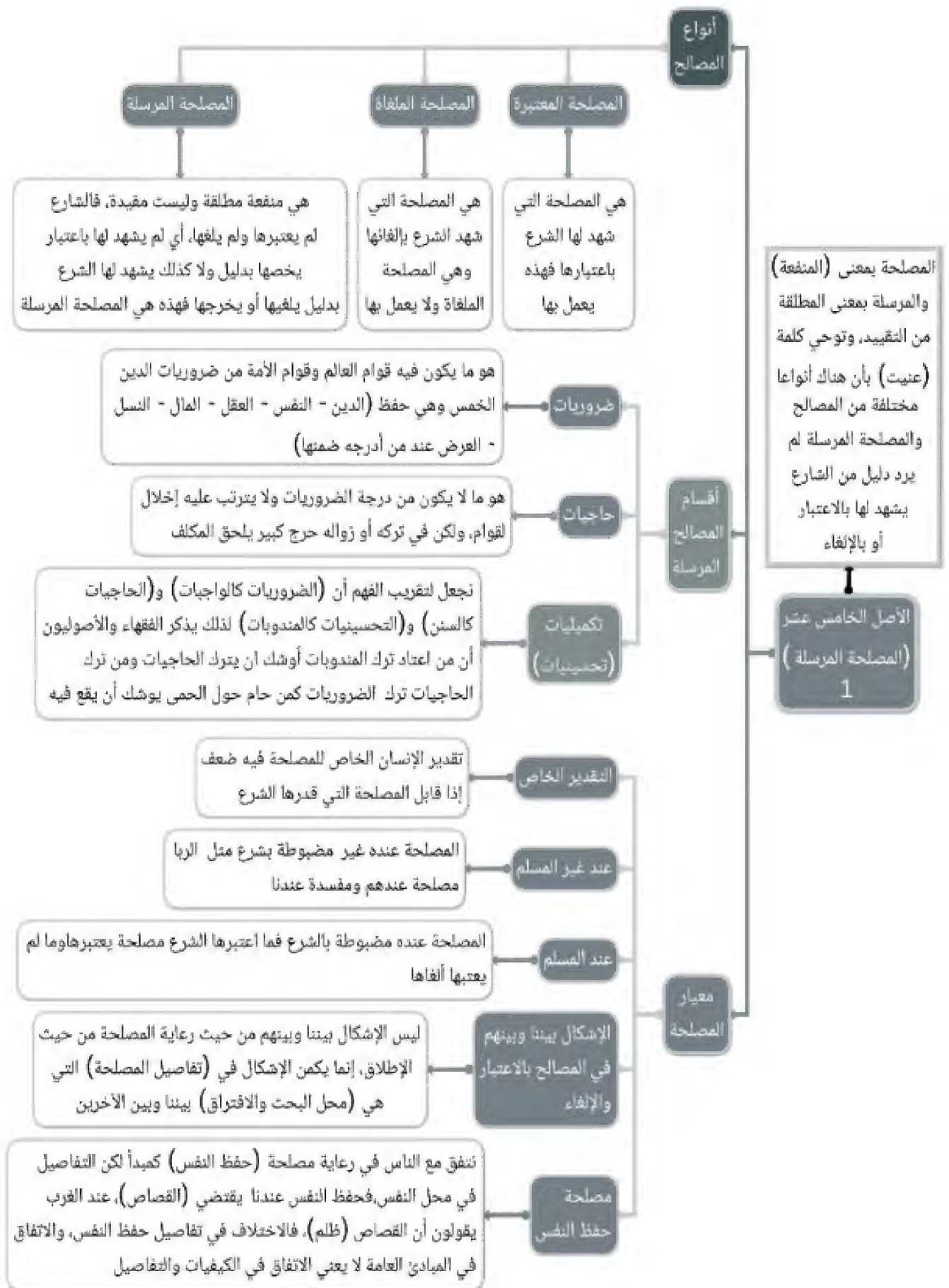
يشترط في المتواتر أن يكون في الحسيات (بمعنى نقل خبر دون سواء)، فمثلاً اتفق الفلاسفة على (قدم العالم) بمعنى أنه ليست له بداية، وقد أجمع المسلمون على حدوث العالم وأنه مخلوق والذي خلقه ليس له بداية وهو الله عز وجل، وإجماع الفلاسفة لا يكون إجماعاً لأنه في المعقولات لا في الحسيات، ويجب الإجماع أن يكون في الحسي لا العقلي، وفي مسألة صلب المسيح عليه السلام، فهو نقل خبر حسي وهذا صحيح، لكنه لم يتسلسل في طبقات النقل والسند، فإذا اقتربنا من الفترة التي كان فيها المسيح عليه السلام وتلاميذه كانت فترة ابتلاءات ومحن ومطاردة، وكان أصحابه قلة فلا تصل أخبارهم، فهذا النقل بالمشاهدة لم يتواتر وإنما نقل واحد ثم تواتر أو اثنان ثم تواتر، وإلا فصحيح البخاري بعد البخاري نقل بالتواتر، ولكن بين البخاري ومن قبله حصل النقل وهو خبر أحاد بما دون التواتر

المتواتر والأحاد في النقل داخل الطبقات

عندما كانت الأمة تقول (أخرج البخاري) فالبخاري كانت تشد إليه الرحال في طلب الحديث، والإمام مالك في الموطأ حيث قرب عهده من الصحابة، فسليلة (مالك عن نافع عن ابن عمر) من سلاسل الذهب في الأسانيد، لذلك تلقت الأمة الصحيحين بالقبول، واستفادوا رتبة عالية بذلك، فالتفة بالائتمة تحصل بهم أكثر من غيرهم لقربهم بالنقل من عهد الصحابة والنبوة وغير ذلك فهذه فرائض تجعلنا نطمئن لصحة الخبر، وإن كان الخبر أحاداً، فقبول الصحيحين لم يكن عن هوى، إنما عن علم وفرائض جعلتنا لنثق بصحة العلم وصحة النقل، والإمام مالك روايته مثلاً لا يطمئن لها القلب بعدالة الإمام فقط بل لقرب العهد بالنبوة وأخذ العلم عن أهل المدينة، والصحيحان تلقيا بالقبول بعد التمهيص وتلقتهما الأمة بالقبول ولم تشهد لبعض كبار العلماء الباحثين اليوم لأن الأئمة الأوائل توافرت لهم أشياء لم تتوافر لغيرهم من المتأخرين

كتب الحديث واحتفاف أحاديثها بالفرائض

وخبر الواحد حجة لديه * بعض فروع الفقه تنبني عليه



وبالمصالح عتبت المرسلة * له احتجاج حفظه النقلة



وبالمصالح عتيت المرسلة * له احتجاج حفظته النقلة



وبالمصالح عنيت المرسله * له احتجاج حفظته النقلة



ورعي خلف كان طوراً يعمل * به وعنه كان طوراً يعدل
وهل على مجتهد رعي الخلاف * يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف

هو تزويج بالمبادلة ويكون فيه أن يتزوج كل رجل من الرجلين
أخت الآخر بلا مهر

إذا كان الإشكال متعلقا بالعقد في الزواج (يفسخ عند الإمام مالك)

يفسخ العقد إذا كان الدخول قريبا

يفسخ العقد قبل الدخول

يصح العقد بعد الدخول إذا طال (ولها مهر المثل)

إذا كان الإشكال
متعلقا بالمهر

ترتبات
النكاح

إذا مات الرجل فلا ترثه زوجته، لأن الإمام لم يقم للعقد وزنا بناء
على الحديث بالنهي عن الشغار، لأن سبب الميراث (الزوجية)
وهي غير قائمة عند الإمام مالك في عقد الشغار

ترتبات فسخ
العقد (لازم المدلول)
عند الإمام مالك

الأصل السادس
عشر
(مراعاة الخلاف)
2

الإمام (له دليل) صحح عقد الشغار (مدلوله) وبناء عليه
صح الميراث (لازم المدلول) وجعل للزوجتين مهر المثل

عند الإمام
أبي حنيفة

نكاح
الشغار

إذا مات الزوج فمسألة أن ترث زوجته التي تزوجها في الشغار هو محل
البحث في مراعاة الخلاف

محل
البحث

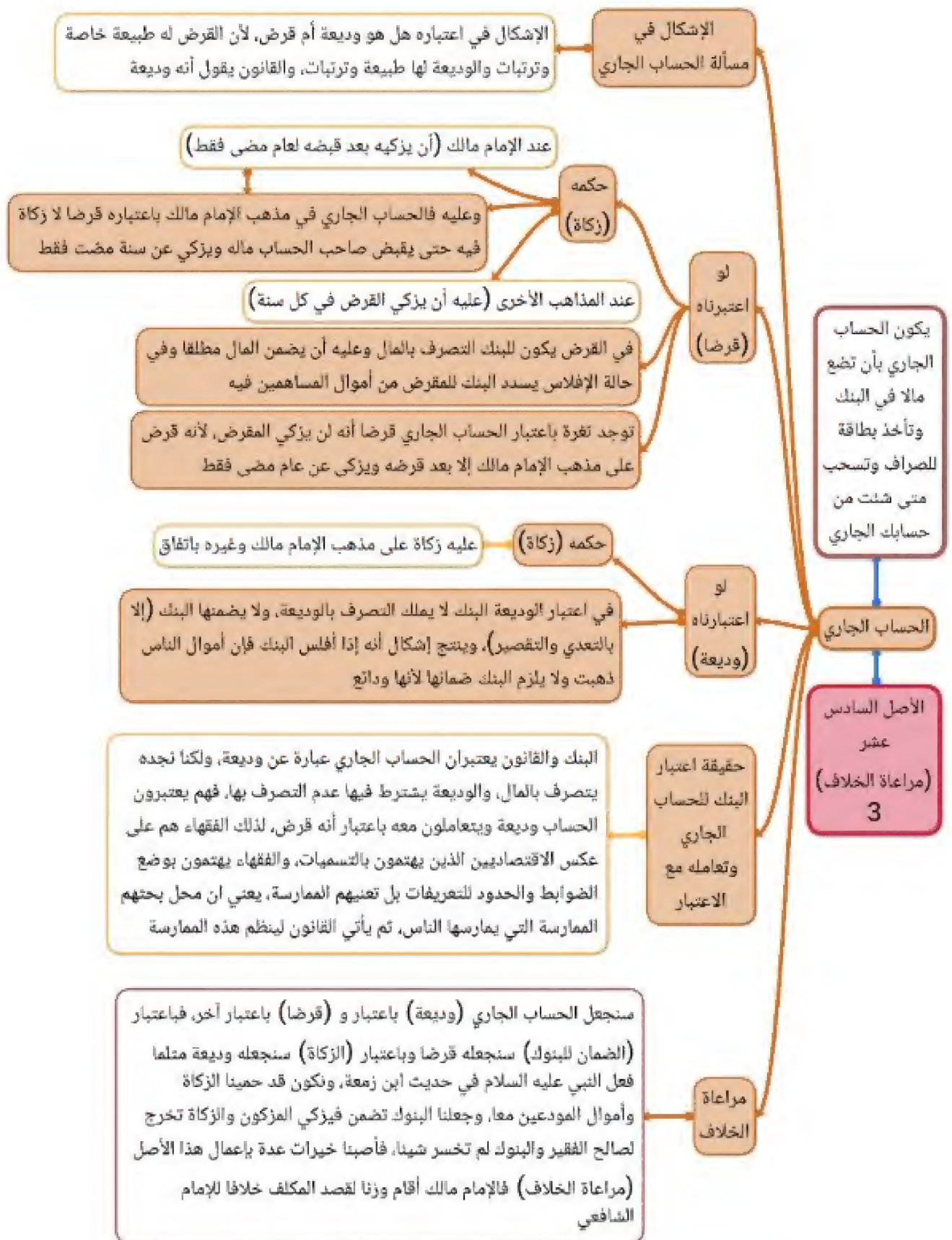
يقول الإمام مالك (ترث الزوجة في عقد الشغار)

عدل الإمام مالك عن لازم مدلوله في الحكم الأصلي (عدم الميراث) لصقة
في محل الحكم راعى فيها خلاف الإمام أبي حنيفة

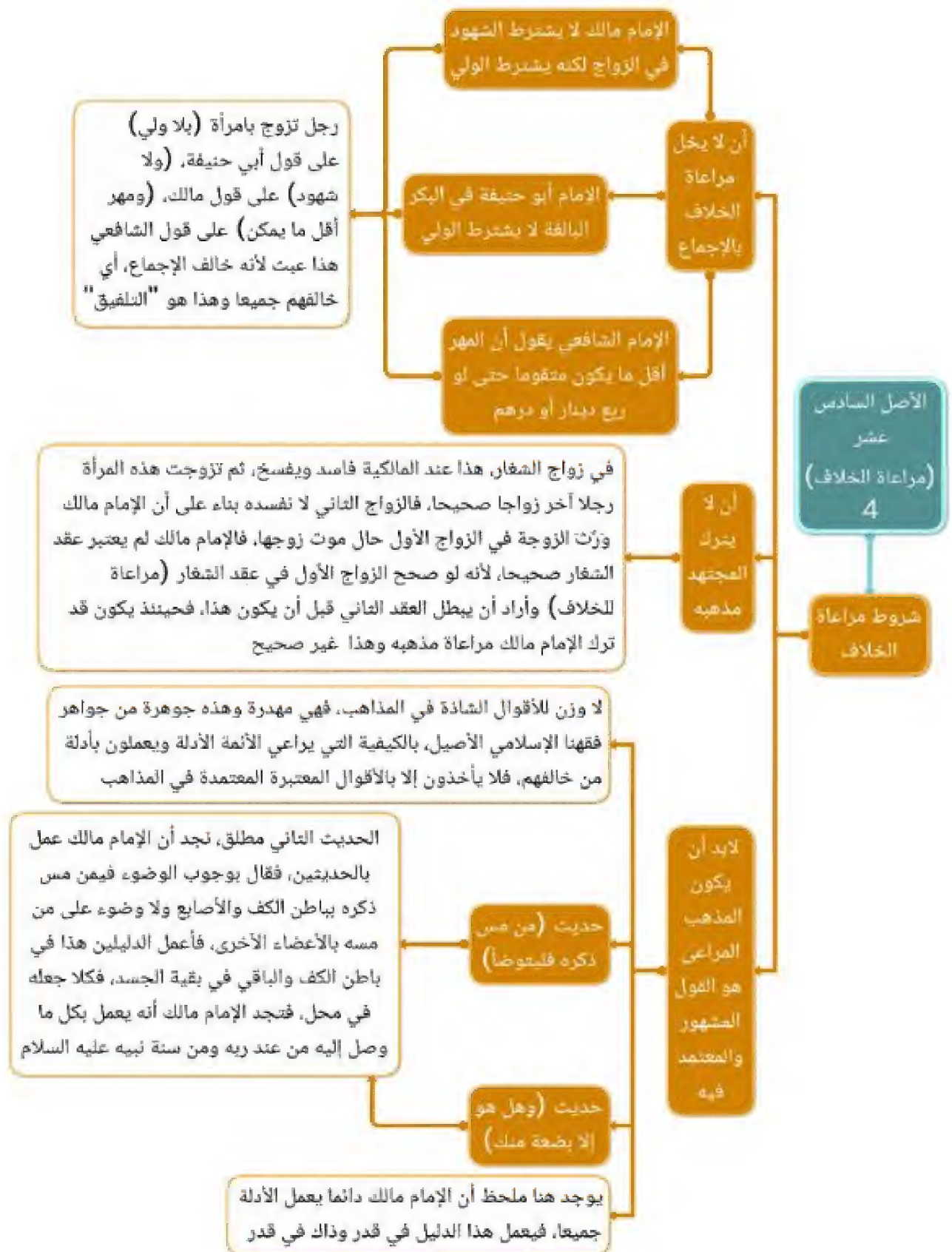
مراعاة
الخلاف
عند
الإمام مالك

بقي الإمام مالك على (دليله ومدلوله) في فسخ عقد الشغار، لكنه ترك لازم
دليله (أي ترك ما يترتب على دليله وهو الفسخ وأن لا ترث) وأعمل الإمام
مالك وأخذ من (لازم دليل أبي حنيفة في صحة ثبوت الميراث) لكنه لم
يأخذ دليل أبي حنيفة، فعمل الإمام مالك بدليله (في فسخ العقد) وبلازم
دليل غيره (في إثبات الميراث)، لأن الإمام مالك راعى دليلا آخر وهو
تسمية النبي عليه السلام للشغار بأنه نكاح، والمراعاة هنا لم تكن كلية
بل (كانت جزئية) وهذا من عمل المجتهد وليس للعامي أن ينظر في الأدلة
وفي لازم الدليل وملزومه، فهو ينظر في لازم الدليل ومدلوله

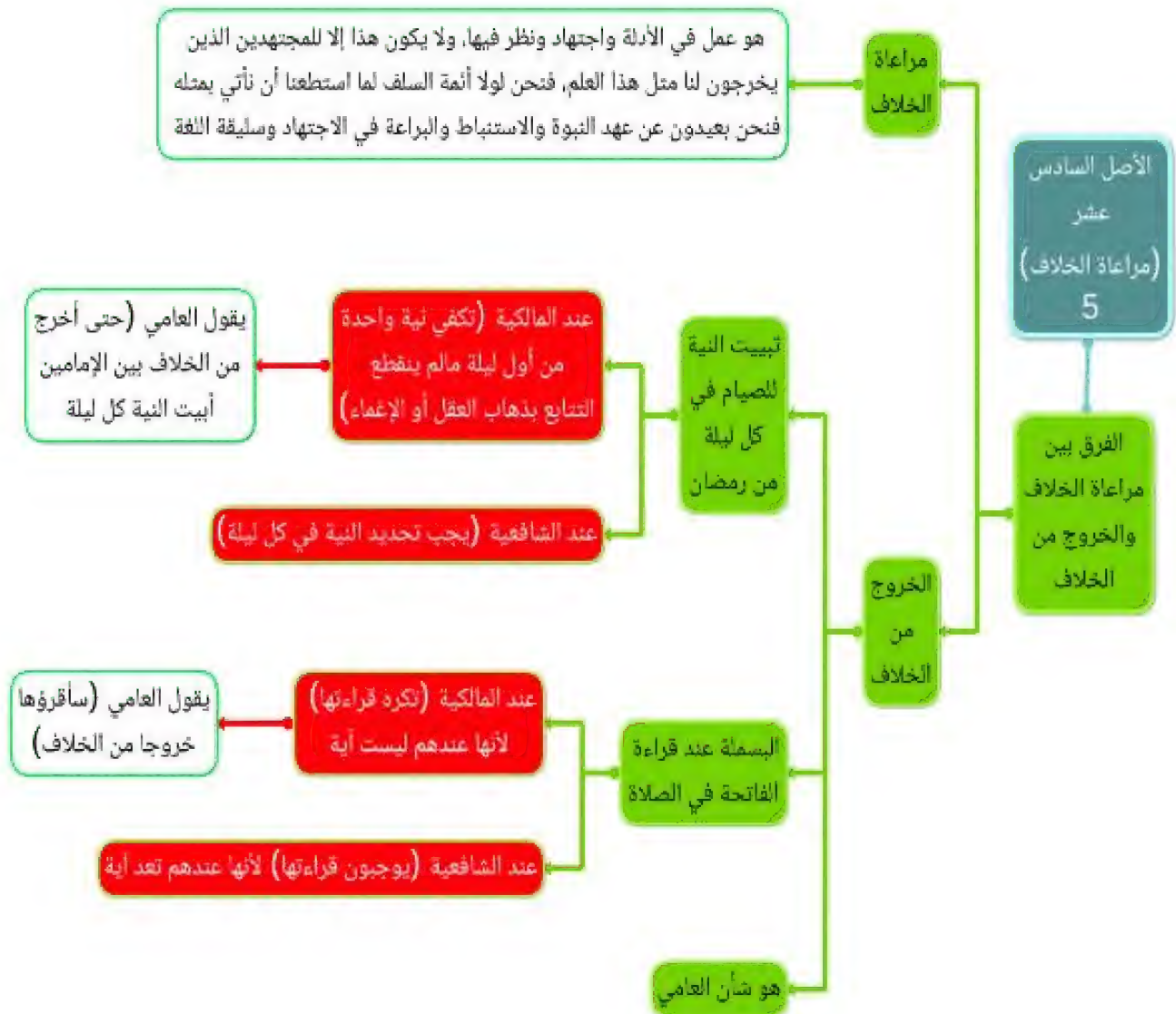
ورعي خلف كان طوراً يعمل * به وعنه كان طوراً يعدل
وهل على مجتهد رعي الخلاف * يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف



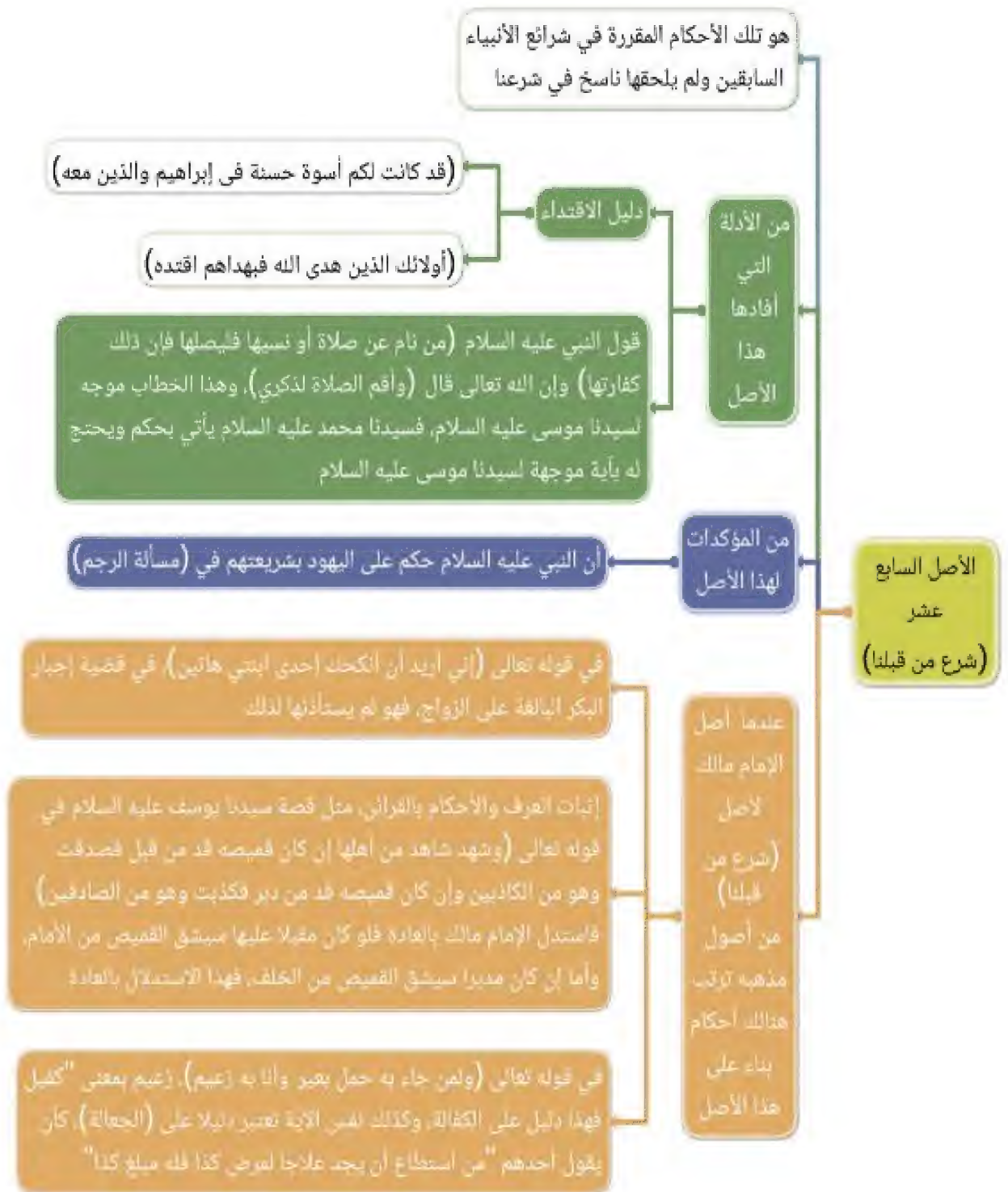
ورعي خلف كان طورا يعمل * به وعنه كان طورا يعدل
وهل على مجتهد رعي الخلاف * يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف



ورعي خلف كان طورا يعمل * به وعنه كان طورا يعدل
وهل على مجتهد رعي الخلاف * يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف



ورعي خلف كان طورا يعمل * به وعنه كان طورا يعدل
وهل على مجتهد رعي الخلاف * يجب أم لا قد جرى فيه اختلاف





وهذه خمس قواعد ذكر * أن فروع الفقه فيها تنحصر

مقدمات القواعد الفقهية الخمس الكبرى 1

معنى
كتبتها

أنها ترجع إليها القواعد الأخرى فالقواعد لو تم تتبعها
لوجدناها ترجع بالجملة إلى هذه القواعد الخمس الكلية

كيف
اكتشفت
هذه القواعد

تم اكتشاف هذه القواعد الكلية (بالاستقراء) للأحكام الشرعية فوجدنا
الشرعية في جملة تفرق قواعد أساسية (القواعد الخمس الكلية)
وامتنهت هذه القواعد من الجمع والبحث والتفتيش للفروع

أقسام
الاستقراء

الاستقراء
الناقص

أن عملية الاستقراء (للفروع أصوليا) من خلال البحث والتفتيش والتجميع
والتتبع لها لا تكون لجميع الفروع، فيكون الاستقراء ناقصا (ظني الدلالة) و
هنا لا نستطيع أن نصدر قانونا عاما مطردا لأن الاستقراء لم يكن على جميع
الفروع

الاستقراء
التام

عندما تكون عملية الاستقراء لجميع الفروع نستطيع أن نصدر قانونا ويكون
الاستقراء قد تم وأصبح تاما بتتبع جميع الفروع، والاستقراء التام أمر عسر
لأن الاستقراءات أغلبية لأغلب الفروع

تطبيق
الحكم
والاستقراء

إذا أردنا أن نطبق حكما فيكون (بالاستقراء)، والأصل هو (المنهج
الاستقرائي) وسنجد أن هذه القاعدة تضم تحتها فروعاً، فتثبت الفروع
تحت القاعدة بأدلة شرعية، فدلّل الفروع هو دليل القاعدة، والقاعدة مدلل
عليها

الإفتاء من
القواعد
الفقهية

لا يجوز الإفتاء من القواعد، لأن الفتوى والاجتهاد يكونان (في الأدلة
التفصيلية) ولأن الفقه يؤخذ من (الأدلة التفصيلية)، وعليه فلا يفتى من
القواعد العامة ولا تعبر من مصادر الشريعة

ماذا يترتب
على القول
بأن القواعد
الفقهية
(أدلة)

القواعد الفقهية متعلقة بالفروع والأحكام، ومن قال (أنها أدلة) يوضح له
أنه على اعتبار أن (دليل القاعدة) نفسه هو (دليل الفرع) الذي تحت
القاعدة، وأصبحت القاعدة مدلا عليها بالحكم الشرعي، أما الحكم الشرعي
فلا يؤخذ إلا من الأدلة التفصيلية، فمن جعل (القاعدة دليلا) وصل للحكم
(بالاستقراء) ونحن نعرف الفقه (بأنه مستمد من الأدلة التفصيلية)

القول بأن مقاصد
الشرعية (أدلة)
مثل القول بأن
القواعد الفقهية
(أدلة)

مقاصد الشريعة ليست (من أدلة الشريعة)، ولكن يمكن أن يستفاد منها
بالتحريح والمقاصد ليست أدلة بذاتها، فيصبحون يقولون باعتبار أن
(حفظ النفس دليل - حفظ المال دليل - عندما كذا دليل) لم يفتقروا
القرآن والسنة وعندهم الأدلة (المقاصد)، ولتحتاج قريبا لحفظ هذه المقاصد
تم ينطلقون إلى الفتوى، وهذا لا يقول به عاقل وهو ضرب من الغرض في
أمور الدين

وهذه خمس قواعد ذكر* أن فروع الفقه فيها تنحصر

هو علم غير علم أصول الفقه، فعلم القواعد الفقهية يبحث فيه عن القواعد الفقهية التي هي القاعدة الفقهية، وهي عبارة عن قضية كلية شرعية عملية جزئياتها غير محصورة في باب، ولا تستنبط منها الأحكام

هو العلم الذي تستنبط منه الأحكام، والقواعد الأصولية تستنبط منها الأحكام، والقاعدة الفقهية تتحدث عن عوارض الأدلة

علم القواعد الفقهية

علم أصول الفقه

الاختلاف بين علم القواعد الفقهية وعلم أصول الفقه

فوائد القواعد الفقهية للمسائل الفقهية

تساعد على معرفة الفروع التي تندرج تحت قاعدة

تساعد على معرفة ما يكون فيه جمع وشبه بين المسائل

تعين على معرفة مأخذ المسائل وأدلتها

تنظم وتضبط المسائل الفقهية في طريق واحد

لا، لأن هذه قواعد فقهية ما لها في علم الأصول التي ذكرها الناظم، التي هي أصول الإمام مالك في الإفتاء، فلما أفتى الإمام مالك بناء على هذه الأصول أنتج الفروع، ووجدنا أن هذه الفروع التي أنتجتها الأصول مندرجة تحت هذه القواعد الكلية، لذلك هذه قواعد في الفقه وفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية، فالقاعدة الفقهية دليلها (الاستقراء للفروع الفقهية) والقاعدة الأصولية دليلها (الشرع)، وقد أصبح بعض الأحاديث (قاعدة فقهية) بينها الأدلة الشرعية هي أدلة الفروع

هل القواعد الخمس تعتبر ضمن أصول المذهب المالكي

مقدمات القواعد الفقهية الكلية الكبرى 2

لأنها من قوتها أشبهت القواعد الأصولية، فصارت مما يستنبط منه أو مما تستفاد منه الأحكام، وهذا سبب إدراجها في النظم، متلما أدرجها صاحب المراقي في نظمه

لماذا أدرج الناظم هذه القواعد الكلية في النظم

معنى (كلية كبرى) أنها تدخل في جل الأبواب إن لم يكن في كل الأبواب

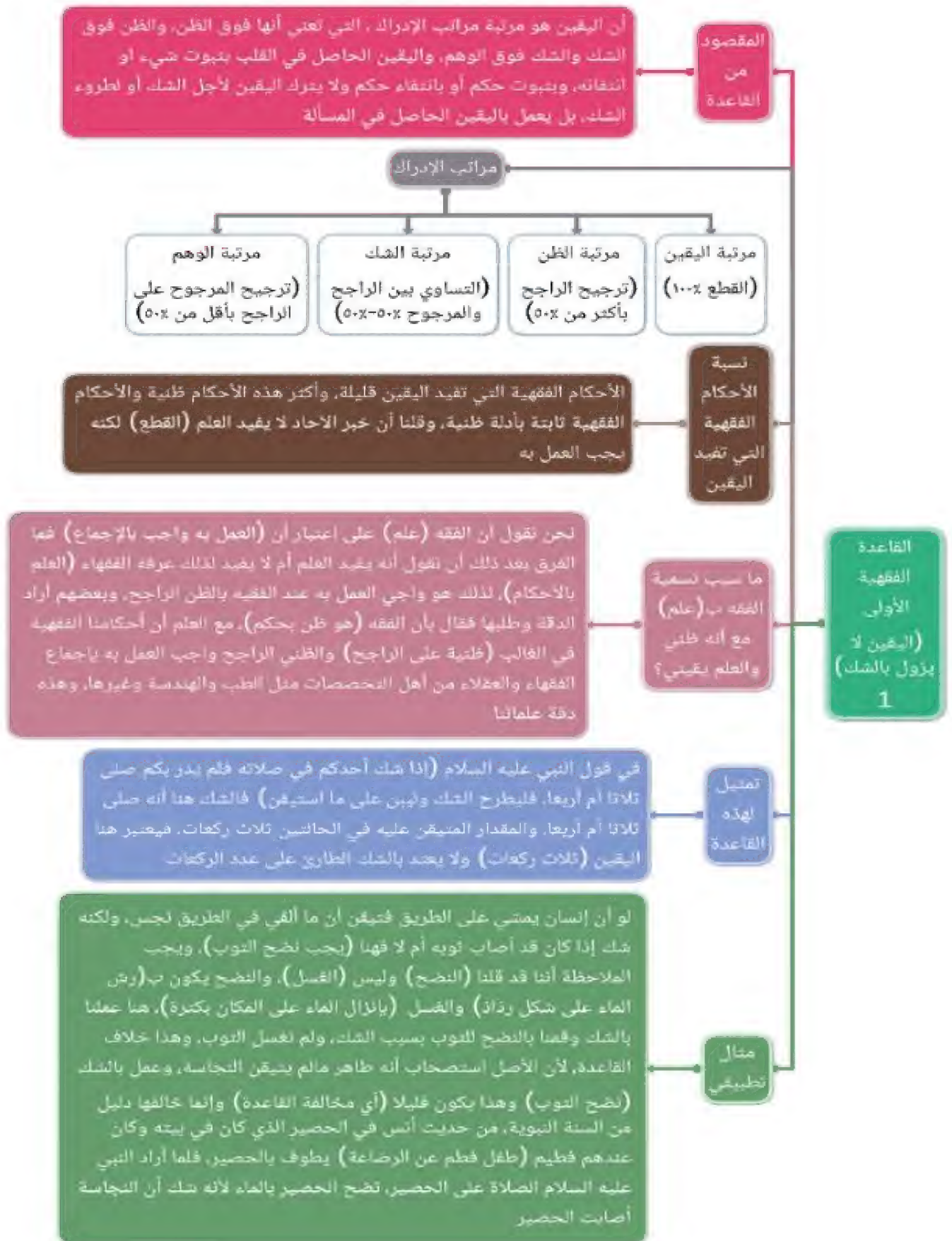
سميت (كلية) لأنه ليس فيها استثناء إلا قليلا جدا

سميت (كبرى) لأنه لا يوجد أكبر منها، لأنها هي القواعد الكبرى التي غيرها تبع لها، وغيرها يندرج تحتها وهي لا تندرج تحت غيرها

الاتفاق عليها لا يوجد فيها خلاف بين الفقهاء لذلك قال الناظم بعدها في آخر بيت منها (... * خمستها لا خلف فيها وارد) فهي متفق عليها بين المذاهب الفقهية وهي خمس قواعد، ذكرها بهذا الترتيب

لماذا تعتبر هذه القواعد الخمس (كلية كبرى)

وهذه خمس قواعد ذكر * أن فروع الفقه فيها تنحصر



وهي اليقين حكمه لا يرفع * بالشك بل حكم اليقين يتبع

القاعدة الفقهية الأولى (اليقين لا يزول بالشك) 2

مثال لمخالفة
القاعدة
عند
الإمام مالك

أوجب الإمام مالك الوضوء إذا شك المصلي في الحدث وأعتبر الشك في الحدث (ناقضاً من نوافض الوضوء) خلافاً للإمام الشافعي الذي لا يقول بلفظ الوضوء بالشك على استدلاله بالقاعدة، لأنه يتيقن الطهارة وشك بعدها في النقص

الاختلاف
في تطبيق
القاعدة بين
الإمام مالك
والإمام
الشافعي

الإمام
مالك

اليقين عند الإمام مالك أن ذمة المكلف مشغولة بالصلاة والحدث (شك) فإذا صلى مع الشك في الحدث لم تبرا الذمة، لأن اليقين هو (انشغال الذمة) وليس الوضوء، وعليه لا نقول أن الشك في الحدث مخالف للقاعدة بالنسبة للإمام مالك، فالإمام لم يخالف القاعدة لكن الخلاف في تطبيقها، والقاعدة مطردة عند الإمام وقد تختلف أفراد قليلة عنها مثل الشك في النجاسة، فشحص صلى الظهر مثلاً ودخل وقت العصر، وانتقض وضوؤه ثم شك هل توضأ أم لا، فالأصل المتيقن منه (أنه انتقض وضوؤه) والشك (هل توضأ أم لا) فيعود للأصل أنه منتقض الوضوء والإمام مالك لا يمينه يقينه على شك سبقه، وينظر لليقين من أين انتهى

الإمام
الشافعي

الأصل عند الإمام الشافعي أن الشخص يكون على يقين، فمثلاً شخص صلى الظهر على وضوء (يقين) ودخل وقت العصر ثم (شك) أنه منتقض الوضوء أم لا، فيبني على الأصل أنه غير منتقض، والشك عند الإمام الشافعي لا يزيل اليقين، والإمام الشافعي ينظر من أين ابتدأ اليقين

الموسوس في
اليقين والشك

الموسوس يبني على ما ترجح لديه والله يعفو عن ذلك، فهو متوسوس فلا يلزمه قضية الشك واليقين (يتيقن الوضوء ثم شك في الحدث) فهو لا يبني إلا أن يسمع صوتاً أو يسمع ريحاً

حالات
وقوع
الشك

أن يكون الشك
في المانع

إن الشك قد يكون في المانع، كرجل يقول (لا أعلم طلقت زوجتي أم لا) عندها نستصحب الأصل وهو (عدم الطلاق)، لأن الطلاق (مانع من الوطء) والشك في المانع يلغيه (يلغى الشك)

أن يكون الشك
في السبب

أما الشك في السبب، كمن صلى شاكاً (بدخول الوقت) بطلت صلاته وعليه إعادة ولو تبين بعدها أنه صلى فعلاً بعد دخول الوقت فبطلت صلاته لأنه لا تأتي النية الواجبة مع الشكوقي (سبب الصلاة) فيجب عليه إعادة الصلاة

أن يكون الشك
في الشرط

الشك في الشرط مثل (الطهارة شرط لصحة الصلاة) فهذا فيه استصحاب الأصل وهو البراءة الأصلية، وأن ليس على وضوء فيتوضأ ويصلي

وهي اليقين حكمه لا يرفع * بالشك بل حكم اليقين يتبع

القاعدة الفقهية الثانية (الضرر يزال)

أصل هذه القاعدة ومعناها

أصلها

هي مبنية على قول النبي عليه السلام (لا ضرر ولا ضرار)

معناها

تعني أن الضرر يزال ابتداء ومقابلة قبل وقوعه أو بعد وقوعه،
ف(يدفع) قبل وقوعه و(يرفع) بعد وقوعه وهذه القاعدة
هي (ارتكاب أخف الضررين)

القواعد الفرعية لهذه القاعدة

القواعد التي تندرج تحت هذه القاعدة (الضرر يزال) والقواعد الكلية
الأخرى تسمى (قواعد فرعية أو قواعد مندرجة)

قاعدة (الحجر على المفلس) فالمفلس الحجر عليه فيه ضرر له، لكن هذا
الحجر فيه مصلحة لأشخاص آخرين نزل بهم ضرر أنهم أقرضوا هذا
الشخص وتعامل معهم بتجارة تم بعد ذلك لم يكن لديه مال فيحجر عليه
فيما يكون فيه من المسائل المتعلقة بالمفلس

فيما يتعلق مثلاً بمن بنى جداراً يؤدي جاره وكان هذا الجدار خارجاً عن
أرضه أو في الممر، أو في الطريق التي تكون فاصلة بين البيتين مما فيه
نفع عام (فهذا يزال).

ارتكاب أخف الضررين

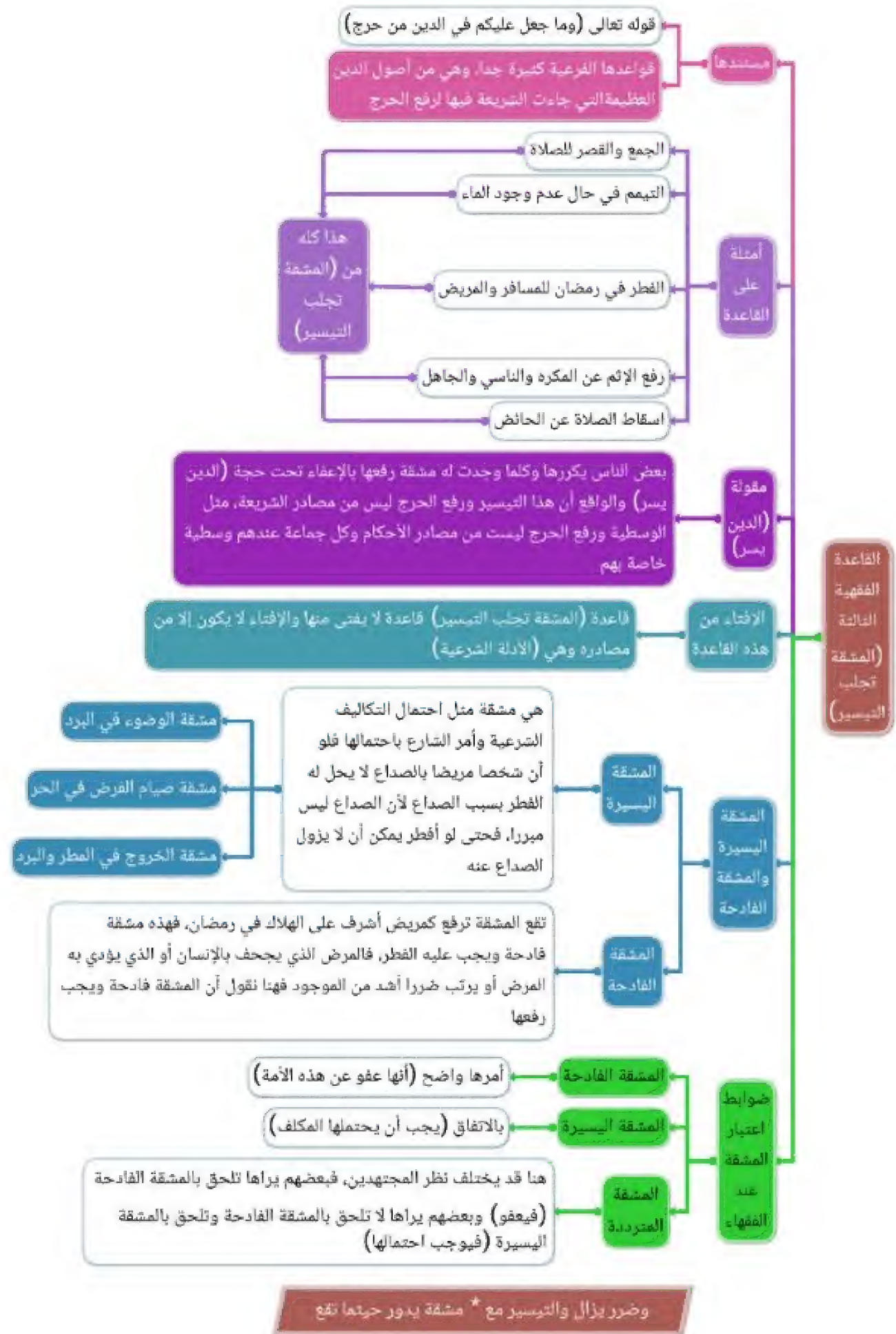
ارتكاب أخف الضررين وارتكاب المفسدة الدنيا ودفع المفسدة العليا هو أمر
مركوز في الفطرة الإنسانية، إذا تعين أحد الضررين وارتكب أخفهما، وهذا
ليس هو الأصل في الشرع إنما هو وقت الاضطرار، وهذا هو مبدأ ارتكاب
المفسدة الدنيا دائماً، فأنت ترتكب المفسدة الدنيا في حال التعيين، أي
بمعنى لم يعد لدينا سوى هذا الخيار أو ذاك، ولكن لا أحد يقول أن هذا أصل
الشرع

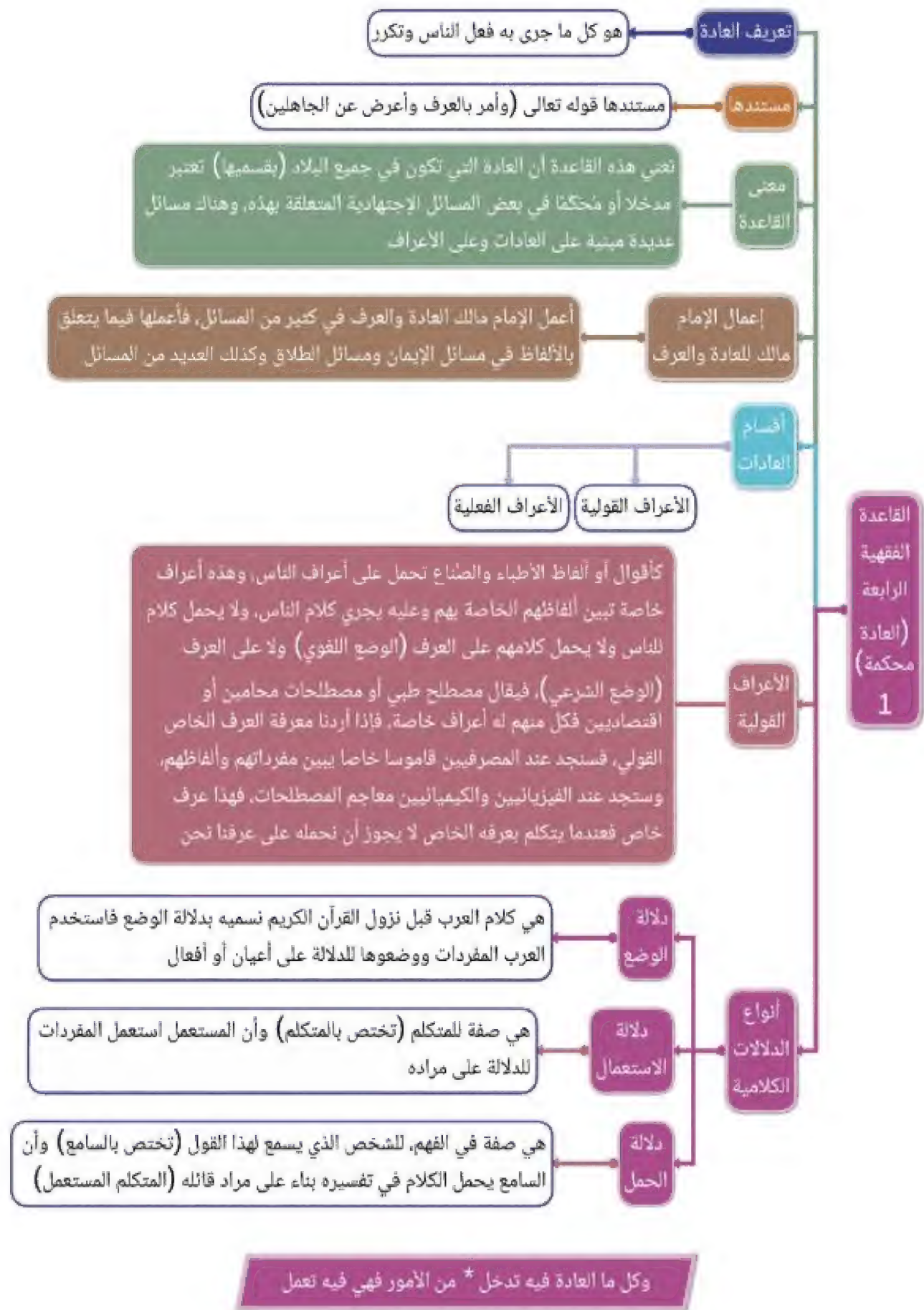
من أمثلته أن شخصاً أصاب أحد أعضائه مرض والأطباء نصحوا بإزالته
خوفاً من انتقال المرض لجميع الجسم، وبالتالي يموت المريض، فعليه إما
(إزالة) هذا العضو أو تلف كامل الجسم (الموت)، وطبعاً يقدم الكل (الجسم
والحياة) على الجزء (العضو المصاب) وهو ارتكاب المفسدة الأدنى لمنع
المفسدة العليا

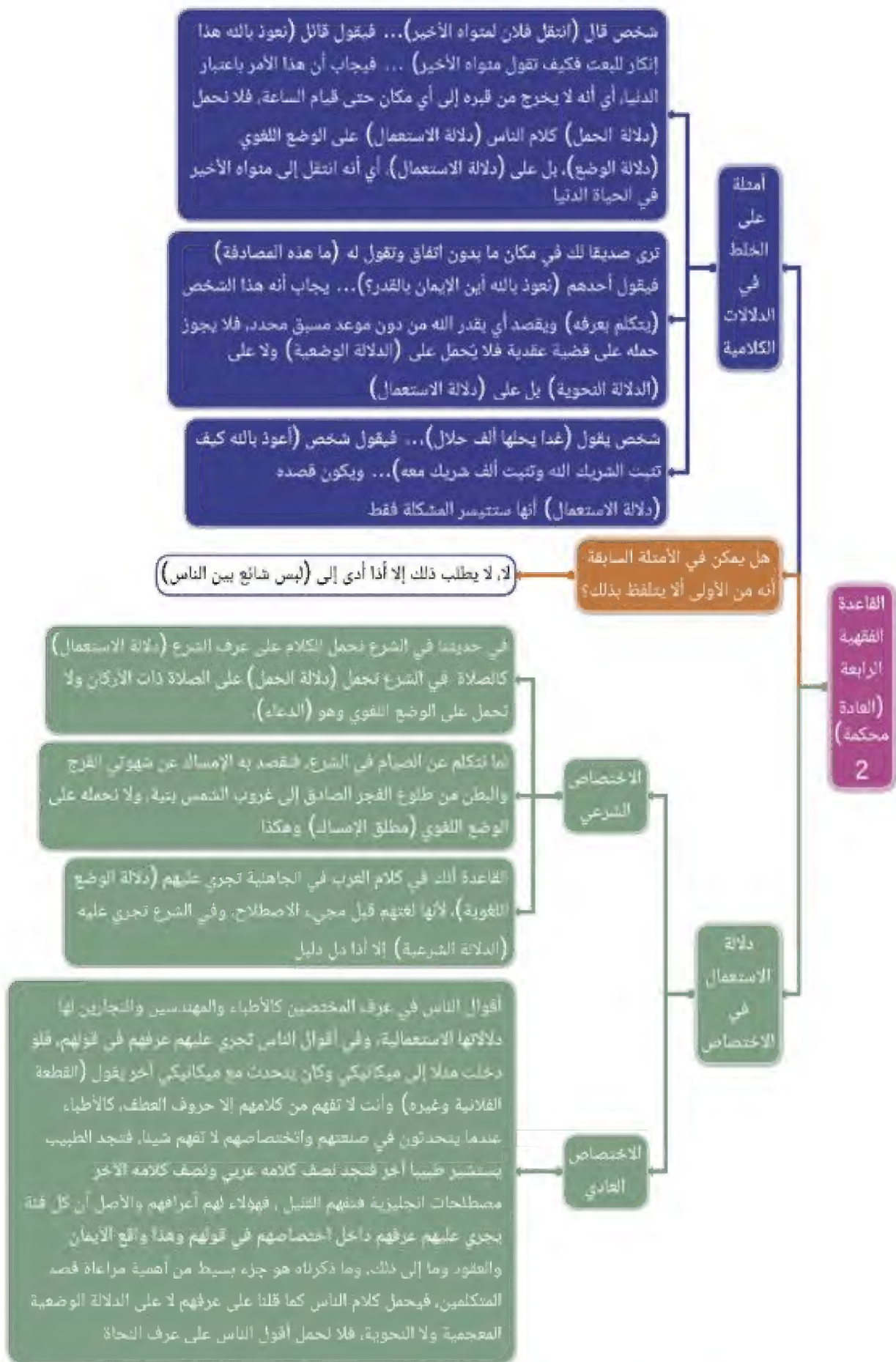
مسألة ولاية المتغلب

قام الجدل عندما قام الفقهاء بتصحيح (ولاية المتغلب) وأخذ البيعة،
والذي إن خرج عليه الناس أبادهم ولا يعاب لذلك، فالعلماء هنا ارتكبوا
المفسدة الأدنى (بتصحيح ولاية المتغلب) ذرءاً للمفسدة الأكبر (أن يقوم
بإبادة الناس) ولنلاحظ أن الشرع سماه (مفسدة) ولا نقول أن الفقهاء
أصلوا للاستبداد بل كانوا ضده تماماً، فقد حموا الأمة من التفكك والدماء،
ولذلك قامت حضارة مع وجود (ولاية المتغلب)، وقد اعتبروا ولاية
المتغلب (مفسدة وليست أصلاً) واعتبروها حالة خاصة،
ولكن ينظر للمصلحة الأعم

وضرر يزال والتيسير مع * مشقة يدور حيث ما تقع







وكل ما العادة فيه تدخل * من الأمور فهي فيه تعمل

القاعدة
الفقهية
الرابعة
(العادة)
محكمة
3

فيما يتعلق
بصفات
الله عز
وجل هل
تفهم في
ضوء دلالة
الوضع
اللغوي
أم ماذا؟

الحمل
على دلالة
الوضع والبحث
الزائد في
دلالة الاستعمال

في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) في التفسير نحن نتكلم عن
الدلالة الحملية وقلنا أنها (صفة في الحامل) أي المستمع، فكلمة (استوى)
لها عدة في القاموس اللغوي وهذا أمر خطير جداً، لأن المطلوب من المفسر
ليس بيان معنى الألفاظ المعجمية بل بيان مراد المتكلم (دلالة الاستعمال)
وهو الله تعالى

يجب أن يكون موضع التفسير (الدلالة الحملية) لا الدلالة الوضعية، لأن
الوضعية متعددة ومسجلة في المعجم والدلالة الحملية غير الدلالة
الوضعية، لذلك لا يتوقف المفسر في فهم كلمة (استوى) عند الدلالة
الوضعية، بل لا بد من بحث زائد لمعرفة مراد المتكلم، مثل كلمة (الصلاة)
في عرف للشرع، فمعناها اللغوي هو (الدعاء) وهو موجود، لكن هناك بحث
زائد عليه وهو الأركان والشروط في الصلاة، ففي الدلالة الحملية تأخذ
البحث اللغوي (دلالة الوضع) ثم نبحث بحثاً زائداً لمعرفة مراد المتكلم
(دلالة الاستعمال)

قال بعض العلماء (لا يوجد مصطلح شرعي هو في نفس المعنى اللغوي،
لكن حقه الشارع بشروط زائدة)، فبحثنا عن معنى الصلاة في القرآن هذا
يعني أننا نعرف الدلالة اللغوية (دلالة الوضع) أولاً، ثم نبحث عن الشروط
الزائدة في جميع الأحوال (مراد المتكلم) وفي الدلالة الحملية نتحدث عن
الشروط، لأننا نبحث عن مراد المتكلم (دلالة الاستعمال)

كان أئمة السلف عندما يسألون عن هذه الآيات المتشابهات عن معانيها كانوا
يقولون (تفسيرها قراءتها) فلا داع للاضطراب الكبير وهي تبقى التشبيه
والتجسيم، وهناك يقول الإمام مالك (الاستواء معلوم والكيف غير معقول
والإيمان به واجب) وأن نبتعد عن الأقوال الموهمة وهل الاستواء بمعنى
استولى أو قعد

أئمة السلف
والآيات المتشابهات

إن العامي إذا استقام حاله لا يجوز أن ندخله في الخلافات العقدية فهذا
(الخلافات العقدية) ليس متعلقاً بعموم الأمة، لذلك ألف الإمام الغزالي
كتاب، (الجامع العوام عن علم الكلام)، فنحن عندنا إجماعات فقهية فلنحیی
هذه الإجماعات في الأمة، فالمسائل الدقيقة لها البحث العلمي محله
المكاتب في أقسام التخصص، لكن لا يجوز نشر الخلافات بين عموم
الناس، ولننشر ما عليه إجماعات الأمة ولنردع الكلام الخاص بين الخاصة ولا
لشقق على السلفين

العامية والخلافات
العقدية

وكل ما العادة فيه تدخل * من الأمور فهي فيه تعمل

علاقة
دلالة
الاستعمال
بدلالة
الوضع
اللغوي في
الأفعال
والمترادفات

القاعدة
الفقهية
الرابعة
(العادة
محكمة)
4

يقول أحدهم لفظ (الصيام) في القرآن يكون في ترك الطعام، أما لفظ (الصوم) فيكون في ترك الكلام، هذا الشخص يتحدث في التفريق في (الدلالة الوضعية) مع أن جذر الفعل واحد (صام)، ولا يوجد فعل (صام) جذره واحد ويكون الأول في الإمساك عن الطعام والآخر في الإمساك عن الكلام، وجذره واحد فلا يمكن أن يختلف المعنى

إن الاختلاف في دلالة الاستعمال يلزم منه الاختلاف في دلالة الوضع مثل لفظة (زوجة وامرأة) في القرآن أيضا لفظة (مطر وغيث) و (ريح ورياح) فهذه كلها مترادفات في الاستعمال اللغوي، ولا يعني لأنه استعمل لفظ (الريح) في العذاب (والرياح) في الرحمة، واستعمل (المطر) في العذاب (والغيث) في الرحمة، واستعمل لفظة (الزوجة) إذا كانت مطيعة ولفظة (امرأة) إذا كانت عاصية، لا يلزم من استعمال هذه الألفاظ للدلالة على هذه المعاني أن نقول لات دلالة هذه الألفاظ في الوضع اللغوي كذلك

هناك فرق بين دلالة الألفاظ بذاتها والبحث عن مراد المتكلم، فمثلا في قوله تعالى (ولا تقل لهما أف)، والتأفف هنا معناه اللغوي الوضعي معروف لكن لا يقف مراد المتكلم على المعنى الوضعي في هذه اللفظة، فالوضع اللغوي مبحثه الألفاظ فقط، فاللغوي يبحث في الألفاظ ويبحث في المعاجم من لسان العرب والقاموس المحيط فقط، أما المفسر أو الأصولي فمبحثه (مراد المتكلم) ونلاحظ في كلامنا أن المعنى الشرعي يشمل المعنى اللغوي والوضعي ويزيد عليه مبحثا زائدا، بمعنى أن المعنى الشرعي دائرة كبيرة والمعنى اللغوي دائرة داخل المعنى الشرعي

وكل ما العادة فيه تدخل * من الأمور فهي فيه تعمل

القاعدة
الفقهية
الرابعة
(العادة
محكمة)
5

الأعراف
الفعلية

مثل تعارف الأطباء في عياداتهم اليوم أن ما يبذله الطبيب هو أجره على عمل وليس على نتيجة، وإذا لم يحصل الشفاء عليك أن تدفع الأجرة، لأن واجب الطبيب هو بذل عناية وقد بذلها، ولو أنك اشترطت عليه الشفاء يصبح الأمر من باب الجعالة (تجعل له المال مقابل الشفاء) وكذلك المحامي أجرته مقابل العمل لا مقابل كسب القضية، ولو أنك اشترطت عليه كسب القضية لصارت جعالة أيضا، وإن لم تشترط فالأصل أن يكون من باب الأجرة، وتقدر الأجرة بحسب الجهد المبذول من قبل هيئة مختصة في حال الاختلاف حولها

الحكم
بالعرف

الأعراف تحكم ما لم يكن ثمة عرف مخالف للشرع مثل (أخذ الأجرة على الإصلاح بين المتخاصمين)، فشخص مثلا له جاه بين الناس وأراد أن يصلح بين عشرين مقابل ١٠٠٠ دينار، فهذا المال حرام وإن جرى به العرف، لأنه تمن للوجه وتمن الوجه حرام

مسألة
التصوير
الفوتوغرافي

قال النبي عليه الصلاة والسلام (أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون)، والمصورون في السابق كانوا هم النجاةون، وعندنا اليوم التصوير الشمسي بالتلفون

هنا فعل التصوير ليس مثل فعل النحت الذي يكون بالحفر وتشكيل الملامح، إنما هو مشترك لفظي بالاسم لا يشمل أو يحتوي معنى التصوير المقصود في النهي عنه، فلا يربط الحكم الشرعي بظواهر الألفاظ والتسميات

لو قسنا على نفس اللفظ (التصوير) بالاشتراك اللفظي لحرمانا كل ما يطلق عليه تصوير، فيلزم على تحريم المشترك اللفظي في التصوير أن نحرم تصوير المستندات وتصوير الأشعة وكل ما يطلق عليه لفظ التصوير، وكل هذه الإشكالات نتيجة ربط وتعليق (الحكم باللفظ) والحكم يجب تعليقه بالمعنى فلو نظرنا لوجدنا النحات يفصل الملامح أما التصوير بالكاميرا فقط كبسة زر

وكل ما العادة فيه تدخل * من الأمور فهي فيه تعمل

أساسها حديث (إنما الأعمال بالنيات)

العلماء كلهم يطبقون هذه القاعدة والمقاصد. حتى عندما لذكر الإمام الشافعي في مسألة بيع العينة لا يعني أنه لا يقول بالمقاصد. بل كل الأئمة يقولون بالمقاصد. ولكن تعددت أنظارتهم في جوانب المقاصد. ففي مسألة بيع الأجل وبيع العينة عند الإمام الشافعي وكيف أن الإمام مالك ذهب إلى قصد المكلفين والإمام الشافعي نظر إلى طبيعة العقد.

تطبيق العلماء
للمقاصد
واختلاف
أنظارتهم إلى
جوانب المقاصد

الإمام مالك كفيده من الأئمة يرضى المقاصد. لكنه متقدم خطوات أكثر على غيره في هذا الباب. فقد ذهب رحمه الله في رعاية مقاصد المكلفين مذهباً بعيداً. فراعى مقاصدهم في الكلام مع أنهم كلهم يراعون المقاصد.

مراعاة الإمام
مالك لمقاصد
المكلفين

لو أن رجلاً عنده ديك وهذا الديك يذبحه بصياحه، فقال (ولله لأذبحته)، ثم توقف الديك عن الصياح، فهنا الرجل خلف أن يذبح الديك والديك ما عاد يصيح، فعند الإمام مالك لا يلزم الرجل ذبح الديك وفاء باليمين، لأنه راعى أن الرجل حين خلف أن يذبحه كان ذلك على حاله من الإزعاج بالصياح، ويعتبر هذا "قصد" (ليذبحته على حالة الصياح) لأن الذي أثار اليمين هو الصياح.

لو أن شخصاً ذهب إلى دائرة حكومية فوجد طابور الانتظار طويلاً وقال (والله لا أتم معاملتي هذه اليوم) فإذا بالمدير يأمر الموظفين بفتح نوافذ إضافية لخدمة المواطنين والتقليل من ضغط أعداد المراجعين، وإذا بالدور يأتي عليه سريعا، فالإمام مالك يقول له (قدم معاملتك وأتمها ولا تحت عليك في يمينك لأنك خلعت على سبب وزال السبب، لأنك حين خلعت كان ذلك على حالة الإزدحام، وقد زال السبب المثير لليمين) فيعتبر هذا السبب بقرائن الحال والأحوال أنه مخصص لقصد، فكانه قال في يمينه (والله لا أتم هذه المعاملة بشرط أن يبقى هذا الدور) وهذا خلاف السادة الأحناف.

لو أن رجلاً حدث بينه وبين أخو زوجته إشكال، وقال الرجل لزوجته (أنت طالق لو زرتي أخاك ودخلت بيته) فالذي أثار اليمين هو المشكلة، فإذا بالمصلحين يحلون الإشكال الذي بين الرجل وصهره، وهنا زال السبب والإشكال المثير لليمين فلا حرج عليها أن زارت أخاها بشرط أن لا يكون أخوها هو من أزال الإشكال، وقال العلماء (إن دخلت بيت أخيك لا تطلق لأن المثير لليمين كان مخصصاً لقيد الزوج، أنه (لا تدخل بيت أخيك على هذه الحالة وهذه الخصومة).

من الملاحظ أن قيد زوال السبب في اليمين هو الظرف الذي كان مثيراً لليمين (الديك والطابور والخصومة) لا من الحالف وهذا يسمى "بساط اليمين" وحكم اليمين في هذا الأمر في قضية الرجل الذي خلف بالطلاق على زوجته، كأنها دخلت وانتهى، فلا تطلق ولا يكفر لأن صاحب الطابور وصاحب الديك لا يكفران لأن السبب المثير انتهى، وهو لم يحث وكلامه كأنك تقدر قصده باللفظ كأنه يقول (والله لأذبحن الديك إن استمر على الصياح) فالقصد موجود وهو مناط الأحكام وبالتالي هو إذا قال هذه الكلمة وتوقف الديك عن الصياح فلا يحث "تقدر القصد كما لو أنه قد قاله". لأن العبرة بمقاصد المكلفين إلا حيث ظهرت شبهة الفساد فيعامل بنقيض مقصوده.

زوال
قيد
السبب
المثير
لليمين

القاعدة
الفقهية
الخامسة
(الأمور
بمقاصدها)
1

أمتل
على
مراعاة
الإمام
مالك
لمقصد
المكلف

وللمقاصد الأمور تتبع * وقيل ذي إلى اليقين ترجع

تفيد المقاصد في تمييز العادة عن العبادة وتمييز العبادات من بعضها، وتبني الفرائض عن التوافل، فتمييز العادات عن العبادات بالنية، والعبادة لا تنفع ولا تصح إلا بنية، العادة تصح بلا نية

قاعدة المقاصد

رجل ينفق على زوجته عشر سنين من دون أن يقصد بذلك الامتنال لأمر الله وابتغاء وجهه في النفقة لقوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته) وإذا بالزوجة تقول له أنه يجب أن يدفع نفقة العشر سنوات، لأن ما أنفقته سابقا ليس معتبرا شرعا لأنه مقتصد إلى النية وأنت لم تنوّه وبالتالي عليك أن تعيد النفقة من جديد لأنه لا يجوزك والنبي عليه السلام قال (إنما الأعمال بالنيات)

في حديث (إنما الأعمال بالنيات) سيظن البعض أن الأعمال هنا لم يقصدها النبي عليه السلام (العادات والعبادات) وعندها "إنما" تفيد الحصر فبناء عليه البيع لا يصح إلا بنية والنفقة كذلك

مثال على المقصد في العادة والعبادة

قال الفقهاء في حديث (إنما الأعمال بالنيات) لا يوجد حصر مطلق، فلكل حصر وجه من التقييد ومثاله (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل)، لو اعتبرناه حصرا مطلقا إذن هو صلى الله عليه وسلم ليس بشيرا ونذيرا، وهذه الآية من حيث أنه بشر وليس إله والله تعالى يقول (إنا أرسلناك للناس بشيرا ونذيرا) هو من حيث أنه بشير ونذير، وإنما الحصر في الآية له مقصد كان يتكلم عن بشريته عليه السلام، فوجه الله رسالة للمشاركين أن هذا رسول مني إليكم وليه الله، فالحصر دائما لا يكون مطلقا "بل لكل حصر بساط من التقييد" وهذا ينسحب على قوله عليه السلام (إنما الأعمال بالنيات)

نعم، يمكن للرجل أن ينفق على زوجته بنية طاعة الله وامتثالاً لأمره، لذلك لا تصح العبادات إلا بنية، وأما العادات تصح دون نية، الجهاد من العبادات لذلك لا يصح إلا بنية، لذلك وضعه المالكية بعد الحج لأنه من العبادات ولا يصح ولا يقبل إلا بنية، وإن دخلته الدنيا فهو مخصصة عبادة بالله، كالمسألة بناء مثلا، وهذا جوهر الجهاد الذي يجب ألا تدخله الاعتراض الدنياوية والإفساد وأصبح المجاهد قاطع طريق بلا نية وجه الله تعالى

هل يمكن أن تحول العادات بالنية إلى عبادات؟

يعتبر سد الذرائع أمرا ضروريا جدا، وهو مندرج تحت المقاصد، وقال بعض العلماء (إن المقاصد ليست أصلية بذاتها بل ترجع إلى الأعراف) والأعراف بمعنى أنك عندما تكلمت في الديك وفي الطابور أن العرف له مدخل كبير في التقييد، والإمام مالك إذا قيدها بالقصد لك أيضا أن تقيدها بالعرف، لأن الدلالة العرفية تقول لك (إن بك تحت بيميتك لأنك جريت على سبب وقد زال ذلك السبب)

رجوع سد الذرائع إلى المقاصد

القاعدة الفقهية الخامسة (الأمور بمقاصدها) 2

وللمقاصد الأمور تنفع * وقيل ذي إلى اليقين ترجع

الفهرس

3	المقدمة
5	النظم
7	أقسام الحكم الشرعي
8	مبادئ علم أصول الفقه
9	أصول المذهب المالكي
10	الأصل الأول (النص)
11	الأصل الثاني (الظاهر) 1
12	الأصل الثاني (الظاهر) 2
13	الأصل الثالث (مفهوم المخالفة)
14	الأصل الثالث (مفهوم المخالفة) موانع الأخذ بالمفاهيم
15	الأصل الرابع (مفهوم الموافقة)
15	دلالة اللفظ
16	الأصل الخامس (دلالة الاقتضاء)
17	الأصل السادس (دلالة التنبيه - دلالة الإيماء)
18	الأصل السابع (الإجماع) 1
19	الأصل السابع (الإجماع) 2
20	الأصل الثامن (القياس)
21	الأصل التاسع (عمل أهل المدينة)

22	الأصل العاشر (قول الصحابي)
23	الأصل الحادي عشر (الاستحسان) 1
24	الأصل الحادي عشر (الاستحسان) 2
25	الأصل الثاني عشر (سد الذرائع) 1
26	الأصل الثاني عشر (سد الذرائع) 2
27	الأصل الثالث عشر (الاستصحاب)
28	الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 1
29	الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 2
30	الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 3
31	الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 4
32	الأصل الرابع عشر (خبر الواحد) 5
33	الأصل الخامس عشر (المصالح المرسلة) 1
34	الأصل الخامس عشر (المصالح المرسلة) 2
35	الأصل الخامس عشر (المصالح المرسلة) 3
36	الأصل الخامس عشر (المصالح المرسلة) 4
37	الأصل السادس عشر (مراعاة الخلاف) 1
38	الأصل السادس عشر (مراعاة الخلاف) 2
39	الأصل السادس عشر (مراعاة الخلاف) 3

40	الأصل السادس عشر (مراعاة الخلاف) 4
41	الأصل السادس عشر (مراعاة الخلاف) 5
42	الأصل السابع عشر (شرع من قبلنا)
43	القواعد الفقهية الخمس الكبرى
44	مقدمات القواعد الفقهية الخمس الكبرى 1
45	مقدمات القواعد الفقهية الخمس الكبرى 2
46	القاعدة الفقهية الأولى (اليقين لا يزول بالشك) 1
47	القاعدة الفقهية الأولى (اليقين لا يزول بالشك) 2
48	القاعدة الفقهية الثانية (الضرر يزال)
49	القاعدة الفقهية الثالثة (المشقة تجلب التيسير)
50	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 1
51	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 2
52	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 3
53	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 4
54	القاعدة الفقهية الرابعة (العادة محكمة) 5
55	القاعدة الفقهية الخامسة (الأمور بمقاصدها) 1
56	القاعدة الفقهية الخامسة (الأمور بمقاصدها) 2
57	الفهرس

- أ.د. وليد مصطفى شاويش. مواليد عام ١٩٦٨م، عَمَّان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية عام ٢٠٠٩م، عن رسالته: (السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي).
- وعلى درجة الماجستير من كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في لبنان عام ٢٠٠٣م.
- وعلى درجة البكالوريوس في الفقه وأصوله من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية عام ١٩٨٩م.
- عمل مدرسا في قسم الفقه وأصوله في كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، ورئيسا لقسم المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، في الأردن، وهو الآن عميد كلية الفقه المالكي في الجامعة.
- له العديد من الأعمال العلمية المنشورة وغير المنشورة، يمكن الاطلاع عليها في موقعه الرسمي.
- للتواصل: www.walidshawish.com
- walid_shawish@yahoo.com

التعريف بالمشروع :



يعد مشروع خرائط الوصول إلى علم الأصول امتداد وتوضيح لكتاب شرح الروض الأنف على منظومة ابن أبي كف ضبط وتدقيق للخرائط الذهنية التي توضح أصول مذهب الإمام مالك رضي الله عنه حيث عكفنا على ما يربو عن العام في إعداد هذا المشروع المبارك حتى يخرج بهذه الصورة بشكل يسهل تعلم علم أصول الفقه الذي يمثل في هذا العصر المليء بالفوضى خارطة تفكير تضبط الفهم وتقضي على الانحلال الفكري ويجابه المد الفكري اللوثرى والتفكيكي والشكي ويعتبر علم أصول الفقه السياج الحامي للشريعة بمختلف علومها ويحمي لغتنا العربية ويحمي التاريخ الإسلامي من خلطه بالدين ويدمر فكرة تاريخانية الشريعة وهذا العلم المبارك يعيد الأمور إلى نصابها ويؤيد العقل العلمي القطعي ويحارب الفكر الشخصي والهوى ويثبت ويفرق بين الفكر العلمي الاختصاصي والفكر الشخصي واللاهوت الإنساني.

ورغم كل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المادة العلمية إلا أنها قد تمت بفضل الله وحده ويعود الفضل بعد فضل الله إلى شيخنا أ.د. وليد مصطفى شاويش الذي عكف على متابعة إعداد هذا المشروع وبقي يوجهنا حتى أتم المشروع.